مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

عدد خاص بالمؤتمر العلمى الرابع لقسم المحاسبة والمراجعة ديسمبر ٢٠٢٠

دراسة أثر IFRS 9 وجائحة كورونا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتطبيق على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية

د/سحر عبد الستار النقيب
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة بورسعيد

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الآثار الناجمة بعد التطبيق الإلزامي للمعيار الدولي IFRS 9 في الشركات والبنوك العالمية بدءا من أول يناير ٢٠١٨ نظريا وفي البنوك المصرية بدءا من أول يناير ٢٠١٩ اختباريا. وعلى نحو التحديد تتناول الدراسة جانبين رئيسيين أولهما: تقييم الآثار الناجمة عن التطبيق الإلزامي للمعيار الدولي على الخصائص النوعية الرئيسة (الملائمة والتمثيل الصادق) للمعلومات المحاسبية طبقا لأحدث إطار مفاهيمي دولي (٢٠١٨). وتتركز التأثرات من التغييرات الرئيسة للمحاسبة عن الأدوات المالية باستخدام المعيار في: طرق قياس وتبويب الأدوات المالية، وطريقة حساب مخصصات الخسائر الائتمانية. ولدراسة تأثير هذين العاملين قامت الباحثة بمقارنة بين الوضع قبل تطبيق المعيار وبعده ومدى تأثر التقارير المالية للبنوك المدرجة في البورصة المصرية وتخضع لإشراف البنك المركزي المصري. أما الجانب الثاني فينصب على تحليل الوضع الراهن لتطبيق المعيار في ظل الظروف الاقتصادية الناجمة عن مكافحة فيروس كورونا COVID 19 وذلك بقياس مدى تغير مخصصات الخسائر الائتمانية قبل وبعد جائحة كورونا بسبب الإجراءات الاحترازية والمتطلبات التنظيمية خلال إدارة الأزمة.

حيث قامت الباحثة بتقييم الآثار الإلزامية الربع سنوية لـ ١٣ بنك مدرج في البورصة المصرية وخاضع لإشراف البنك المركزي المصري CBE خلال الفترة من ٢٠١٦ –٢٠١٧ (قبل تطبيق المعيار) و٢٠١٨–٢٠١٩ (بعد تطبيق المعيار) و٢٠٢٠ (في ظل مكافحة جائحة كورونا). وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي مرتفع للتطبيق الإلزامي على كل من ملائمة المعلومات المحاسبية مقاسة بأسعار الأسهم بعد التطبيق. وكذلك على خاصية التمثيل الصادق (الموثوقية سابقا) مقاسة بمعنوية تساوي قيمة معامل الأصول والخصوم المالية للقيمة النظرية المعبر عنها بموجب واحد للأصول المالية وسالب واحد للخصوم المالية. كما توصلت الدراسة إلى أن البعد الاقتصادي الناجم عن مكافحة كورونا فيروس COVID 19 يؤثر على تلك العلاقة وقوتها وبصفة خاصة في البنوك الصغيرة الحجم نظرا لضعف ملائتها وقدرتها على مواجهة الأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية: المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" IFRS 9، الخسائر الائتمانية المتوقعة، الملائمة، التمثيل الصادق (الموثوقية)، تداعيات مكافحة فيروس كرونا COVID 19.

E.mail: sahnakeeb810@gmail.com

Studying the impact of IFRS 9 and the Corona Pandemic on the Qualitative Characteristics of Accounting Information with Applying to Banks Listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

This study aims to evaluate the effects of post-implementation of the IFRS 9 in international firms and banks (theoretically) and Listed Egyptian Banks starting from January 1st. 2019 (Empirically). Precisely, the study focused on the impact of implementation on the main qualitative characteristics of financial reporting generated by the standard, i.e., increasing of relevance and faithful representation as considered the main characteristics in new international conceptual framework (2018). Mainly due to the implementation of new rules to measure and classify financial instruments, in addition to the expected losses-based provisioning model, and how did banks accommodate their accounting policy to mitigate those unfavorable effects.

The researcher evaluated the quarterly mandatory effects of 13 banks listed on the Egyptian Stock Exchange and subject to the supervision of the Central Bank of Egypt (CBE) during the period from 2016-2017 (before applying the standard), 2018-2019 (after applying the standard) and 2020 (considering combating the Corona pandemic). The study found that there is a high positive effect of actual application on the relevance of accounting information measured by stock prices after application. As well as the actual impact on the faithful representation (reliability in advance) measured with testing the significance of theoretical hypotheses that financial assets =+1 and liabilities coefficients = -1. The study also found that the economic dimension resulting from combating the Corona virus, COVID 19, affects that relationship and its strength, especially in small-sized banks due to the weakness of their solvency and their ability to face financial crises.

Key words: IFRS 9 "Financial Instruments", Relevance, Faithful Representation (Reliability), ECL Expected Credit Loss, Economic Dimension to Combat Coronavirus COVID 19.

١ – المقدمة

استجابة لدروس الأزمة المالية العالمية التي حدثت في ٢٠٠٨ وامتد تأثيرها لعامين بعد ذلك، ولما كان قد بات واضحا أن أحد أسباب امتداد أمد الأزمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين تحققها. فقد بادر مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار يعالج موضوع الخسائر الائتمانية وغيرها من مشكلات الأدوات المالية. هذا المعيار هو المعيار الدولي للتقرير المالي رقم IFRS9. حيث يحل محل المعيار الدولي السابق IAS39. ويتطلب المعيار الجديد احتساب مخصصات للديون بناء على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم الدفع من جانب المقترض. كما تعرض المعيار لكل من تصنيف الأدوات المالية ومحاسبة التحوط كبعدين آخرين للمعيار. حيث يتم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات أو مراحل يتعين على البنوك احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لكل مرحلة من مراحل الأصول المالية.

ولقد بدأ تطبيق المعيار إلزاميا في الشركات والبنوك الأوروبية من أول يناير ٢٠١٨. وتمشيا مع تقارب المعايير المحاسبية المصرية من الدولية، أصدر البنك المركزي المصري متطلبا قانونيا يلزم فيه البنوك المصرية المسجلة لديه بتطبيق معيار الأدوات المالية IFRS9 بداية من يناير ٢٠١٩.

وعلى الرغم من أن المعيار الجديد يقدم نظرة مستقبلية لجودة الائتمان، وبالتالي يعزز الأمان في النظام المصرفي من خلال زيادة المخصصات إلا أنه قد يخلق من جهة أخرى العديد من الإشكاليات المتعلقة بتأثيره على ثلاث جوانب رئيسية وهي نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية والبنية التحتية لكل بنك أو مؤسسة مالية (Kirshina, S., 2017). ولذا بات واضحا ضرورة دراسة وتقييم الآثار الناجمة عن التطبيق الإلزامي للمعيار في البنوك المصرية على جودة المعلومات المحاسبية من خلال قياس التأثير على الخصائص النوعية الرئيسة الملائمة والتمثيل الصادق مع التعرف على مدى تأثر تلك العلاقة بالبعد الاقتصادي الناجم عن مكافحة فيروس كورونا.

١–١ مشكلة البحث

يعاني العالم الآن من أزمات اقتصادية كبيرة جراء ما يتحمله من إجراءات لمكافحة فيروس كورونا المستجدCOVID19. وقد تصادف هذا بعد إلزام البنوك العالمية بتطبيق المعيار الدولي IFRS9 في أول يناير ٢٠١٨، ثم إلزام البنوك التي تخضع لإشراف البنك المركزي المصري CBE بتطبيقه أول يناير ٢٠١٩ وأول يوليو ٢٠١٩ حسب السنة المالية للبنك. أي أن القوائم المالية السنوية الأولى التي سوف تتأثر بالمعيار هي القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١

ديسمبر ٢٠١٩ أو المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. ولما كانت البنوك لازلت في المرحلة الأولى لتطبيق المعيار، فكان لزاما دراسة المشكلات المتضمنة والآثار الناجمة عن التطبيق لهذا المعيار على جانب رئيسي وهو الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية، والتي تمثل الإطار العام الذي يختبر من خلاله منافع أي معيار محاسبي جديد.

ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في تحليل ودراسة الآثار الإلزامية التي لحقت تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 كأول تطبيق الزامي على البنوك سواء قبل الجائحة في اولى القوائم المالية بنهاية عام ٢٠١٩، أو بعدها خلال الربعين الأول والثاني لعام ٢٠٢٠.

ولذا يتناول البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما هي متطلبات المعيار الدولي "الأدوات المالية" IFRS 9؟ وما الفرق بينه وبين المعيار الدولي IAS 39؟
٢. ما هي العلاقة بين المعايير الدولية للتقرير المالي وخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية؟ وكيف يمكن قياس الآثار الناجمة عن تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 على تلك الخاصية الرئيسة في القوائم المالية للبنوك المطبقة؟
٣. ما هي العلاقة بين المعايير الدولية للتقرير المالي وخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية؟ وكيف يمكن قياس الآثار الناجمة عن تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 على تلك الخاصية الرئيسة في القوائم المالية للبنوك المطبقة؟
٤. كيف يمكن قياس أثر مكافحة فيروس كورونا COVID 19 على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي IFRS 9؟
٥. ما هي الآثار الإلزامية لتطبيق المعيار الدولي IFRS 9 على البنوك المدرجة في البورصة المصرية على كل من ملائمة ومصداقية تمثيل المعلومات المحاسبية قبل وبعد جائحة كورونا COVID 19؟

١-٢ أهداف البحث

في ضوء مشكلة البحث المطروحة في الفقرة السابقة يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة وتحليل الآثار الإلزامية المترتبة على إعداد القوائم المالية وفقا للمعيار الدولي IFRS 9 على خاصيتي الملائمة ومصداقية تمثيل المعلومات المحاسبية باعتبارهما الخاصيتان النوعيتان الرئيسيتان المعبرتان عن جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وفقا لأحدث إطار

مفاهيمي دولي. بالإضافة إلى تحليل ودراسة تأثير أزمة مكافحة كورونا COVID19 مقاسة بالبعد الاقتصادي على سلامة تطبيق المعيار خلال العام الثاني. ولذا تهدف الدراسة إلى محاولة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة مقارنة لمتطلبات كل من المعيار الدولي IFRS9 والمعيار الدولي IAS 39. وذلك بهدف الوقوف على جوانب التغير الرئيسة في المحاسبة عن الأدوات المالية والتي تؤثر على التقارير المالية للبنوك.
٢. تحليل العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية وبين الخصائص النوعية للقوائم المالية بغرض اشتقاق نماذج قياس كل من ملائمة المعلومات المحاسبية والتمثيل الصادق للتقارير المالية في ظل تطبيق المعيار.
٣. تحليل التداعيات الاقتصادية من جراء جائحة كورونا COVID19 وتأثيرها على تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقا للمعيار الدولي IFRS 9.
٤. اختبار الآثار المترتبة على التطبيق الفعلي للمعيار الدولي IFRS9 على ملائمة ومصداقية تمثيل القوائم المالية للبنوك المسجلة في البورصة المصرية
٥. دراسة تداعيات جائحة كورونا COVID 19 على تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي IFRS 9.

١-٣ أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من **الناحية الأكاديمية** من مصدرين:

أولهما: أهمية موضوع البحث في الفكر المحاسبي المعاصر حيث يعتبر موضوع المعيار الدولي للتقارير المالية "الأدوات المالية " IFRS9 من الموضوعات الهامة التي شغلت الفكر المحاسبي. فقد أُثير الجدل في الفترة الأخيرة حول أسباب الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٨ والتي كان منها نظام الاعتراف بالخسائر الإلزامية فقط، مما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو إصدار هذا المعيار. ونظرا لحداثته فتسهم هذه الدراسة في تعميق الجوانب النظرية والمحددات الأكاديمية في تطبيق هذا المعيار. وتساهم هذه الدراسة في بناء نموذج لاختبار أثر تطبيق هذا المعيار على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا لأحدث قائمة دولية معبرا عنها بالصفتين الرئيستين وهما الملائمة ومصداقية التمثيل.

ثانيهما: أهمية البحث العلمي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية من جراء مكافحة فيروس كورونا COVID19، حيث أثرت على الصحة المالية لجميع القطاعات الاقتصادية وخلقت أجواء من عدم

التأكد والمخاطرة لجميع أصحاب المصالح في الشركات والبنوك، مما استلزم معه ضرورة قيام الأكاديميين والباحثين في محاولة لتحليل البيانات والمعلومات وصولا لحل بعض المشكلات خلال هذه الأزمة.

أما من **الناحية العملية** فتتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تقدم دليلاً عمليا على أثر تطبيق البنوك المصرية الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري CBE لمعيار التقرير الدوليIFRS9 ، على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من ناحية، وانعكاسات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن مكافحة فيروس كورونا COVID19 على فعالية ذلك التطبيق من ناحية أخرى.

١-٤ مجال وحدود البحث

يتمثل مجال البحث في دراسة أثر قسمين فقط من أقسام مجال المعيار الدولي IFRS 9 وهما القسم الأول المتعلق بتغيير متطلبات القياس والتقويم للأدوات المالية. والقسم الثاني المتعلق بطريقة حساب مخصصات الخسائر الائتمانية. ولذا يخرج عن نطاق البحث دراسة أثر القسم الثالث لمجال المعيار وهو المتعلق بمحاسبة التحوط (التغطية) نظرا لأنها تحتاج لفترة زمنية أطول حتى يظهر أثرها ويمكن تحليله.

يتناول البحث الدراسة التحليلية النظرية المقارنة للمعيار الدولي IFRS9 في المجال الأكاديمي الدولي ووفقا لما يتاح من الدراسات العالمية. أما المجال التطبيقي للبحث فيقتصر على البنوك التي تخضع لإشراف البنك المركزي المصري CBE والمدرجة في سوق الأوراق المالية المصري سواء أكانت تعمل داخل مصر أو فروع أجنبية تعمل خارج مصر. حيث أن القطاع المشار إليه ينطبق عليه التحول والامتثال للمعيار الدولي IFRS 9 وفقا للتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٨ بإلزام القياس والإفصاح عن الأدوات المالية للبنك وفقا لهذا المعيار.

يغطي البحث النظري الفترة الزمنية منذ الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨ وحتى تاريخ الانتهاء من هذا البحث. أما الدراسة الاختبارية فتتناول ثلاث فترات للمقارنة وهي: فترة ما قبل إلزام البنوك المصرية بتطبيق المعيار الدولي IFRS9 وفترة ما بعد إلزام البنوك المصرية بالتطبيق بالإضافة إلى فترة ما بعد الأزمة الاقتصادية من جراء مكافحة فيروس كورونا COVID 19. حيث تختص الفترة الأولى بالقوائم المالية الربع سنوية للبنوك خلال ٢٠١٦-٢٠١٧ حسب السنة المالية لكل بنك. وقد اختارت الباحثة هذه الفترة نظرا لأنها تسبق التحول إلى المعيار الجديد مباشرة وبالتالي يمكن اعتبارها سنة الأساس التي يمكن من خلالها قياس مدى التغير في الخصائص النوعية بعد التحول إلى تطبيق المعيار الجديد. أما الفترة الثانية فتعبر عن فترة تطبيق المعيار تجريبيا وإلزاميا وهي الفترة ٢٠١٨ –

٢٠١٩. تحقيقا للهدف الثاني. وأخيرا فترة ٢٠٢٠- وحتى تاريخ إتمام هذا البحث من اجل اختبار أثر البعد الاقتصادي الناجم عن مكافحة كورونا فيروس COVID 19 على فعالية تطبيق المعيار.

١-٥ تنظيم البحث

انطلاقًا من تساؤلات البحث وتحقيقًا لأهدافه ووفقا لحدوده يتم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالي:

٢- تحليل الأدبيات المحاسبية السابقة

٢-١ الدراسات السابقة قبل التطبيق الإلزامي للمعيار الدولي IFRS 9.

٢-٢ الدراسات السابقة بعد التطبيق الإلزامي للمعيار الدولي IFRS 9 .

٢-٣ الدراسات السابقة بعد جائحة كورونا COVID 19.

٢-٤ تقييم الدراسات السابقة.

٣- دراسة انتقادية للمعيار الدولي IFRS9 وأوجه اختلافه مع المعيار السابق IAS 39

٣-١ الإطار النظري للمعيار الدولي IFRS 9 ومبررات إصداره.

٣-٢ مقارنة بين المعيار الدولي IFRS 9 والمعيار الدولي السابق IAS 39.

٤- اشتقاق الفروض ونماذج الدراسة

٤-١ تحليل العلاقة بين المعايير المحاسبية وملائمة التقارير المالية واشتقاق فروضها ونماذج قياسها.

٤-٢ تحليل العلاقة بين المعايير المحاسبية ومصداقية تمثيل التقارير المالية واشتقاق فروضها ونماذج قياسها.

٤-٣ تحليل تداعيات مكافحة فيروس كورونا COVID 19 وأثرها على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي IFRS 9.

٥- اختبار الفروض وتحليل النتائج

٥-١ عينة الدراسة.

٥-٢ الإحصائيات الوصفية واختبار اعتدالية متغيرات نماذج الدراسة.

٥-٣ اختبار فروق وسيط المتغيرات قبل وبعد تطبيق المعيار وقبل وبعد جائحة كورونا.

٥-٤ تحليل نتائج نماذج الدراسة واختبار الفروض.

٢- تحليل الأدبيات المحاسبية السابقة

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت من ٢٠٠٧- ٢٠٠٩ انتقد المعيار المحاسبي الدولي IAS39 انتقادا على مستوى العديد من المنظمات الاقتصادية والهيئات العلمية والجهات التنظيمية. ويرجع هذا النقد إلى صعوبة تنفيذ متطلبات المعيار وتعقد اجراءاته وكثرة استثناءاته، بالإضافة إلى عدم قدرته على الإفصاح الصحيح عن مخاطر الائتمان في البنوك مما أدى إلى تعثر الكثير منها. واستجابة لهذه المطالب قام مجلس معايير المحاسبة الدولية باستبدال المعيار الدولي IAS39 بمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 9 وذلك في ٢٤ يوليو ٢٠١٤.

إلا أن الدراسات التمهيدية التي تسبق إعلان المعيار أوضحت ضرورة تأجيل تطبيقه على الأقل ثلاث سنوات حتى تمهد وتجهز البنوك والشركات بنيتها التحتية ونظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات الالكترونية وغيرها من الإجراءات المحاسبية من أجل التمكن من تطبيق المعيار دون المساس بالاستقرار المالي للشركة او البنك. وخلال هذه الفترة الانتقالية من يوليو ٢٠١٤ وحتى تاريخ إلزام التطبيق في أول يناير ٢٠١٨ ظهرت العديد من الأبحاث الأكاديمية والتنظيمية والمهنية من أجل البحث في التحديات التي تواجه الشركات عامة والبنوك خاصة بتطبيق المعيار الدولي IFRS9. وهذه الفترة تطلق عليها الباحثة فترة ما قبل التطبيق الإلزامي. ثم توالت الدراسات البحثية بعد التطبيق الإلزامي وإلى تاريخ إعداد هذا البحث. ولذا تقسم الباحثة الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع هذا البحث إلى ثلاثة أقسام: أولها قبل التطبيق الإلزامي، وثانيها بعد التطبيق الإلزامي، وأخيرا يرتبط القسم الثالث بالدراسات بعد جائحة كورونا COVID 19. وذلك على النحو التالي:

٢. ١. الدراسات السابقة قبل التطبيق الإلزامي للمعيار الدولي IFRS9.

تناولت العديد من الدراسات موضوع الآثار المحتملة من جراء تطبيق المعيار الدولية IFRS9 ، وذلك خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى يناير ٢٠١٨. ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

(١) دراسة (Earnest&Young,2014) بعنوان"Impairment of Financial Instruments under IFRS 9" حيث هدفت الدراسة إلى شرح مجال تطبيق المعيار الجديد ومدى اختلافه عن سابقه. وما هي الكيفية التي يمكن تصنيف الأصول المالية بها في ظل هذا المعيار. كما أوضحت ما الذي يجب على الشركات والبنوك أن تتخذه من إجراءات خلال الفترة الانتقالية وحتى تاريخ التطبيق الإلزامي. كما بينت الدراسة أمثلة كمية توضح فيها كيفية التطبيق وأثاره المحاسبية على القوائم المالية. كما عرضت الدراسة ملحقا يبين التداخل بين القيمة العادلة

للأصول المالية من خلال الدخل الشامل الآخر وبين تعيين العملة الأجنبية. كما بينت في الملحق كيفية المحاسبة عن اضمحلال الأصول المالية وعن القيمة العادلة لمحاسبة التحوط. وفيما يخص الاضمحلال ذكرت الدراسة أنه مبني على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة ECL. وفي النهاية عرضت الدراسة كيفية الاختلاف بين ارقام اضمحلال الأدوات المالية في ظل التطبيق السابق لمعيار IAS 39 وفي ظل التطبيق الحالي للمعيار IFRS 9. وتعد هذه الدراسة أداة جيدة اعتمدت عليها الشركات والبنوك عند تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 لأنها شرحت باستفاضة المعيار وكيفية تطبيقه. كما تعتبر من الدراسات الرائدة على الصعيد المهني لمهنة المحاسبة.

(٢) **دراسة (Onali & Ginesti, 2014)** بعنوان " Pre-adoption market reaction to IFRS 9: A cross-country event-study" حيث كانت الدراسة من أوائل الدراسات التي تختبر رد الفعل المتوقع للسوق من إعلان المعيار الدولي IFRS9 وذلك على ٥,٤٠٠ شركة مقيدة بالبورصة الأوروبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك رد فعل إيجابي نحو تقديم المعيار الجديد. حيث يدرك المستثمرون أن المعيار الجديد سوف يعزز من ثرواتهم من خلال دعم التقارير المالية بالخصائص النوعية مثل الملائمة والتمثيل الصادق وإمكانية المقارنة والفهم الأوضح. وذلك من خلال دراسة الأحداث المرتبطة بالمعيار. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في مجال المعيار حيث اختبرت مبكرا ردود الأفعال المحتملة باستخدام الأحداث المرتبطة بالمعيار الجديد.

(٣) **دراسة (Nadia, & Rosa, 2014)** بعنوان " The impact of IFRS 9 and IFRS on liquidity in banks Theoretical aspects " حيث حاولت الدراسة أن تقدم وتشرح إلى أي مدى يوفر المعيار الدولي IFRS9 متطلبات قياس والافصاح عن مخاطر السيولة في البنوك. وتوصلت الدراسة إلى أن المعيار يجب أن يوفر مفهوم السيولة ومخاطرها ضمن متطلبات تطبيقه. حيث أن السيولة كمصطلح لم تؤخذ في الاعتبار في المعايير المحاسبية عموما.

(٤) **دراسة (عرنوق، ٢٠١٤)** بعنوان " أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)". وتعد من أولى الدراسات العربية المرتبطة بتطبيق المعيار الدولي IFRS 9 دراسة. حيث هدف البحث إلى التعرف على أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي IFRS9 في قياس الأدوات المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وذلك من خلال

تحليل البيانات المالية لتلك البنوك في نهاية عام ٢٠١١، ومقارنتها. فقد افترض الباحث سيناريوهين للتطبيق هما: إعادة تصنيف الاستثمارات المالية كلها المتاحة للبيع وقياسها تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. إعادة تصنيف الاستثمارات المالية وقياسها في أدوات الدين تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وإعادة تصنيف الاستثمارات المالية وقياسها في أدوات حقوق الملكية والمتاحة للبيع إلى الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول إلى تطبيق المعيار الدولي IFRS9 في البنوك السورية يؤثر جوهريا في قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفرا، بسبب إعادة تصنيفها. كما يؤثر التطبيق على قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة باستثناء حالة إعادة تصنيف الاستثمارات المالية في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

(٥) **كما أجرى (Novotny-Farkas, 2016)** دراسة بعنوان " The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability " حيث قام الباحث بتقييم ما إذا كان نموذج خسائر الائتمان المتوقعة يعكس بطريقة أفضل مستوى الائتمان للأدوات المالية. وبالتالي تنخفض التقلبات الاقتصادية لمخصصات خسائر القروض. وتوصل الباحث إلى أن نموذج الخسائر المتوقعة وفقا لمعيار IFRS 9 يمثل حلا وسطا بين تقديم المعلومات الملائمة وتوفير احتياجات الجهات التنظيمية والإشرافية من أجل دعم الاستقرار المالي. كما أوضحت الدراسة أن التوافق ما بين المعايير المحاسبية والقواعد الإشرافية للبنوك يعزز دوافع المديرين التلاعب بخسائر القروض من أجل تجنب عدم تنفيذ متطلبات المعايير التنظيمية التي تفرض القيود على أرباح الأسهم. وأخيرا توصل الباحث إلى الدور الإيجابي لنموذج الخسائر المتوقعة في توفير نطاق أوسع للتقدير الإداري، مما يتطلب جهدا أكبر من كل من معدي القوائم المالية ومراجعيها وجهات الإشراف والحوكمة.

(٦) **وعرض (Xu, 2016)** دراسته بعنوان " Estimating Lifetime Expected Credit Losses Under IFRS 9" حيث قدمت الدراسة نموذجا لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة وفقا لضوابط المعيار IFRS 9 يقوم على مجموعة من المقومات منها: مدى الترابط بين القيمة الحالية لعجز النقدية وخسائر الائتمان للأداة المالية، وضرورة التركيز على احتمال حدوث خسائر الائتمان عند قياسها، وأخيرا وجوب مراعاة القيمة الزمنية للنقود عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECLs.

(٧) وفي عام ٢٠١٧ قدم كلا من (محمد، وحامد، ٢٠١٧) دراسة بعنوان " دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية" تهدف الدراسة لتحليل الآثار المتوقعة من تطبيق IFRS9 على المصارف العربية. وقد ركزت الدراسة على التحديات التي تواجه تطبيق المعيار وأثر هذا التطبيق على القطاع المصرفي بالتركيز على نموذج الخسائر المتوقعة ECL. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن التغيير في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة ECL سيحدث قيودا في السياسات الائتمانية والتمويلية في المصارف العربية. كما أن هذا التطبيق سيعزز من ثقة المساهمين والمودعين نظرا لأنه ينتهج سياسة التحوط لتفادي الخسائر المتوقعة مما يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالالتزامات.

(٨) كما أجرى (إبراهيم، ٢٠١٨) دراسة بعنوان " التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS 9 والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي – دراسة تطبيقية" حيث حاول الباحث أن يوضح التحديات التي يمكن أن تواجه البنوك عند تطبيق معيار الأدوات المالية الدولي. وذلك من خلال التطبيق على البنك الأهلي المصري باعتبار أنه من البنوك الكبيرة في مصر. وتوصلت الدراسة إلى أن الآثار التي ستحدث من جراء تطبيق هذا المعيار تتمثل في تأثر نتائج أعمال البنوك نتيجة لأن خسائر الائتمان ستعلو عن ذي قبل نظرا لأنه يتم حساب المتوقع منها وليس الإلزامي مما يرفع الضريبة على الدخل نظرا لأنه لا يتم خصم سوى ٨٠% وبالتالي يزداد مخصص الوعاء الضريبي بقيمة ٢٠%. بالإضافة إلى ضرورة زيادة رأس المال لمواجهة الزيادة المتوقعة في مخصص الخسائر الائتمانية للمحافظة على متطلبات الحد الأدنى لرأس المال النظامي.

(٩) ثم ظهرت دراسة (Temim, 2018) بعنوان " The IFRS 9 Impairment Model and its Interaction with the Basel Framework " حيث بينت الدراسة مدى التفاعل بين كل من القواعد الرقابية للبنوك الممثلة في قواعد بازل وبين الضوابط المحاسبية الممثلة في المعيار الدولي IFRS 9 وذلك عند تقدير مخاطر الائتمان ونسب رأس المال وحسابات المخصصات. وقد توصلت الدراسة إلى تطبيق المعيار IFRS 9 يتطلب تجميع البيانات من مصادر متعددة واستخدام مجموعة كبيرة من نماذج التنبؤ بمخاطر الائتمان تمهيدا لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL. كما يستلزم التطبيق ضرورة المراجعة الجيدة والمتابعة المستمرة واستخدام النماذج الرائدة لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL.

(١٠) وأخيرا كانت دراسة (Seitz et al., 2018) بعنوان " فهم احتياطات خسائر القروض في ظل المعيار الدولي IFRS 9 بتطبيق مدخل المحاكاة" حيث استخدم الباحث نموذج من نماذج

المحاكاة من أجل قياس مكونات الخسارة الائتمانية المتوقعة المتمثلة في: احتمال التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر ومستوى المديونية. حيث استخدم الباحث بيانات البنوك الأوربية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤ وذلك لتقدير مبالغ الاحتياطيات وفقا لنموذج الخسائر المتوقعة. وتوصلت الدراسة إلى الحساسية الكبيرة للخسائر الائتمانية المتوقعة عند حساب احتمال التعثر باستخدام نموذج المحاكاة المقترح.

٢. ٢. دراسات بعد التطبيق الإلزامي للمعيار الدولي IFRS9

١. أجرت **هيئة الرقابة البنكية الأوروبية EBA دراسة بعنوان**" FIRST OBSERVATIONS ON THE IMPACT AND IMPLEMENTATION OF IFRS 9 BY EUINSTITUTIONS " حيث رصدت فيها الهيئة أولى التأثيرات الناجمة عن تطبيق المعيار فعليا في المنظمات المالية الأوروبية. وكان التأثير المبدئي متمثلا في انخفاض رأس المال معظم البنوك الأوروبية من الفئة الأولى. حيث توصلت الدراسة إلى انخفاض رأس المال من الفئة الأولى بمقدار ٤٧ bps في المتوسط و٢٧ bps في المتوسط المرجح. كما لاحظت أن البنوك التي تطبق مدخل التقييم الداخلي IRB تأثرت بانخفاض رأس المال من الفئة الأولى CET1 بمعدل أقل بكثير (١٩bps في المتوسط البسيط) من البنوك التي تطبق المدخل المعياري SA (١٥٧bps في المتوسط البسيط) وذلك في اليوم الأول للتطبيق. وبالنسبة للقياس والتصنيف فقد أوضحت الدراسة أن معظم هياكل القوائم المالية للبنوك قد اشتملت على نسبة عالية من الأصول المصنفة وفقا للتكلفة المستهلكة AC (٨٠%). وبالنسبة لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL فقد ارتفعت مما أدى إلى رفع مخصصات المخاطر. وخلصت الدراسة إلى ضرورة الاستمرار في مراقبة التغيرات في البنوك نتيجة لتطبيق المعيار.

٢. **دراسة (Casta,et al.,2018)** بعنوان " The Implementation of IFRS 9 inBanking Industry" وتتناول هذه الدراسة أول تقييم ومراجعة بعد IFRS 9. وعلى وجه التحديد، ركزت على التأثيرات قصيرة المدى الناتجة عن المعيار، أي انخفاض مقدرا الأرباح المحتجزة واحتياطيات حقوق الملكية الأخرى. وهذا يرجع بشكل رئيسي إلى حساب مخصصات القروض والديون بناء على نموذج الخسائر المتوقعة ECL. كما تدرس الكيفية التي استوعبت بها البنوك تلك التأثيرات مسبقا والإجراءات التي اتخذتها تحسبا لتأثير المعيار. باستخدام عينة من ٥٦ بنك مدرج ببورصة الاتحاد الأوروبي وجدت أن البنوك لديها حافز لتقليل (زيادة) مستوى مخصصات خسائر القروض LLP عندما تواجه بتأثير غير مرغوب فيه على الأرباح المحتجزة أعلى (أقل)،

وذلك بهدف تمهيد الأرباح. أما بخصوص تأثير المعيار على متطلبات رأس المال النظامي، فلم يتوصل الباحثون لنتائج تحقق فرضية إدارة رأس المال، وربما كان السبب عدم توفر البيانات والمعلومات الكافية لأن المعيار كان لازال في مهد التطبيق الأولي.

٣. دراسة **(Popescu,M. and Ionescu, B. 2019)** بعنوان " IFRS 9 Benchmarking Test too Complicated to Worth Doing It " حيث تناول الباحثين مدى فعالية تقييم الأصول المالية وفقا للقيمة العادلة بدلا من القيمة المستهلكة وذلك من خلال اجراء اختبار المقارنة القياسية بين التدفقات النقدية للأصل المالي القديم الذي كان يقاس بالتكلفة المستهلكة والأصل المالي الجديد الذي سوف يقاس بالقيمة العادلة مع الأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للتدفقات النقدية. وقد توصل الباحثان إلى أنه لا يوجد فارق بين المدخلين. ولذا اقترحا تقييم الأصول المالية كما هي حتى لا يحدث تذبذب في القيمة الربحية للأصل المالي.

٤. **كما أجرى (شاهين والبغدادي، ٢٠١٩)** دراسة بعنوان " القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء الرقابة المصرفية لبازل ٣ والمعيار IFRS 9" حيث استهدفت دراستهما تعزيز القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية وذلك وفقا للمتطلبات النظامية المتمثلة في اتفاقية بازل ٣ والمتطلبات المحاسبية المتمثلة في المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9. وقد أجرى الباحثان دراسة ميدانية توضح مدى إدراك المسؤولين في البنوك المصرية لكيفية قياس الخسائر المتوقعة. وأوضحت النتائج قيام البنوك التجارية بتخفيض نسب مخصصات خسائر القروض لعام ٢٠١٨ (عام تجريب المعيار) مقارنة بعام ٢٠١٧، وذلك بسبب التزامها في المقابل بتكوين احتياطي مخاطر طبقا لمتطلبات المعيار IFRS9. وأوصت الدراسة بضرورة تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم المخصصات بداية من التطبيق الإلزامي للمعيار في يناير ٢٠١٩.

٥. **دراسة (الصعيدي ، ٢٠١٩)** بعنوان "أثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS9على مؤشرات أداء البنوك المصرية دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة في البورصة" حيث هدفت الدراسة لقياس أثر التطبيق الأولي لمعيار IFRS9 على مؤشرات أداء البنوك المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن التطبيق الأولى للمعيار في البنوك المصرية قد أدى إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات المخاطر من خلال انخفاض مخاطر الائتمان وانخفاض في مخاطر الأصول. وفي المقابل أدى التطبيق الاولي إلى ارتفاع حجم الفجوة التمويلية بين الودائع والقروض وكذلك نسبة الاستثمارات المالية إلى اجمالي الأصول نتيجة لتطبيق المعيار. وقد اقترحت الدراسة مجموعة من الدراسات

المستقبلية منها دراسة العلاقة بين تطبيق المعيار وتعظيم قيمة البنك، وأثر التطبيق على التشريعات الضريبية، بالإضافة إلى دراسة الأثر على كفاءة إدارة المخاطر المالية.

٢ -٣ دراسات متعلقة بتأثير البعد الاقتصادي لجائحة كورونا COVID 19 على تطبيق المعيار الدولي IFRS9

تمتد آثار الآرمات مثل الأزمة الراهنة التي يسببها انتشار فيروس كورونا COVID 19 إلى العديد من أنشطة الحياة الاقتصادية. ويكون لها تأثير على إعداد القوائم المالية، وعلى مراجعة تلك القوائم المالية وفقا للمعايير المعتمدة، وبخاصة أن مثل تلك الأزمة تعد مصدرا لعدم التأكد حيال مستقبل المنشآت. وبحكم أن المعايير الدولية للتقرير المالي IFRSs تقوم على المبادئ، فإنه يمكن تطبيقها في ظروف متعددة، وبما يلزم معه قيام إدارة المنشأة بعدد من الاجتهادات في ظل المبادئ التي تعرضها المعايير وفقا لظروف المنشأة. ومن هذا المنطلق كان هناك مجال للباحثين لدراسة أثر البعد الاقتصادي لجائحة كورونا على تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي، ومنها المعيار الدولي IFRS 9. وفيما يلي عرض لبعض الدراسات في هذا المجال:

١. **دراسة (Khetan, et al., 2020)** بعنوان " COVID-19: Impact on the Expected Credit Loss Using Simplified Approach) حيث تناولت الدراسة المدخل البسيط لتطبيق نموذج الخسائر المتوقعة وأعطت مثال لتطبيقه في ظل ظروف التوقف وجائحة كورونا. كما عرضت الدراسة بالأرقام كيفية تأثير الوضع الاقتصادي على معدلات خسائر الائتمان وطريقة حسابها في ظل سيناريوهات متعددة. وأوصت الدراسة بتطبيق المدخل البسيط في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على المديونيات التجارية.

٢. **دراسة (el Barnoussi, et al., 2020)** بعنوان " Prudential Application of IFRS 9: (Un)Fair Reporting in COVID-19 Crisis for Banks Worldwide ?!," حيث تناولت هذه الدراسة التحديات التي تواجه البنوك عند تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة خلال الأزمة الراهنة الناجمة عن جائحة كورونا وتأثير التدخل الاشرافي والتنظيمي على شفافية ومصداقية القوائم المالية في ظل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة سواء وفقا للمعيار الدولي IFRS 9 أو المعيار الأمريكي ASC 326 وتوصلت الدراسة إلى أن كلا المعيارين يعتمد على نظرة تطلعية تستند إلى توقعات المستقبل فيما يتعلق بحساب خسائر الائتمان ولذا يجب أن تعطي القوائم المالية في ظل تطبيق المعيارين معلومات أكثر شفافية ومصداقية عن مثيلتها التي كانت تعد وفق للخسائر الائتمانية المتكبدة. بالإضافة إلى أن كلا المعيارين يحفزان

على استخدام محاسبة القيمة العادلة مما يؤدي إلى مخاوف مشروعة وتأثير مساير للتقلبات الدورية.

٣. دراسة **(Ehrentraud and Zamil, 2020)** بعنوان " Prudential response to debt under Covid-19: the supervisory challenges" حيث تناولت الدراسة تدابير الإغاثة التنظيمية غير العادية التي قدمتها BCBS والسلطات الاحترازية والمصممة لتكون مؤقتة، من أجل دعم المبادرات الأوسع التي تقودها الحكومة لمساعدة المقترضين في مواجهة الالتزامات التي حان سدادها. وتوصلت الدراسة إلى أنه طالما استمرت تداعيات الوباء، فإن تدابير الإغاثة المؤقتة هذه من المرجح أن تظل في الإطار الاحترازي، بينما تستمر مخاطر الائتمان في التصاعد على ميزانيات البنوك. مما يشكل مخاطر على الاستقرار المالي ، لا سيما إذا تفاقمت خسائر الائتمان بعد انتهاء فترة إجازة الدفع ؛ ولم يعد بإمكان تدابير الإغاثة التنظيمية منع زيادة الائتمان تنعكس المخاطر بشكل كامل في مستوى NPEs للبنك ونسبة RBC CET1 ، وكلاهما تستخدم على نطاق واسع كمعايير لتقييم صحة البنوك والأنظمة المالية الوطنية. ولذا نادت الدراسة بوضع سيناريوهات يمكن من خلالها تصور كيفية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٤. دراسة **(Beerbaum., 2020)** بعنوان " CECL versus IFRS 9 COVID-19" حيث تناولت هذه الدراسة نموذج الخسائر المتوقعة الأمريكي CECL والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ وأوضحت أن هذا النموذج يعتمد على المعلومات الاستشرافية. كما ركزت الدراسة على مقارنة النموذج في كل من النظام الأمريكي والمعيار الدولي IFRS 9 وتوصلت إلى أن الفرق الرئيسي هو أن CECL يتطلب تعيين الخسارة المتوقعة مدى الحياة بينما يتبع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ نهج من مرحلتين: بدءًا من حساب الخسارة المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا، ثم إذا حدث تدهور لحساب خسارة الائتمان المتوقعة مدى الحياة. وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمة الحالية الناجمة عن مكافحة فيروس كورونا تعد الاختبار الحقيقي لنموذج الخسائر المتوقعة وآثاره على مخصصات خسائر الائتمان.

٢-٤ تقييم الدراسات السابقة

إن الهدف الأساسي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB هو إصدار معايير جديدة تحقق جودة القوائم المالية. ومن خلال هذا البحث تحاول الباحثة الإجابة على التساؤل التالي: إلى أي مدى حقق المعيار الدولي IFRS9 هذا الغرض. وذلك من خلال اختبار مدى تأثير التطبيق

الإلزامي للمعيار على جودة التقارير المالية معبرا عنها بخاصية الملائمة والتمثيل الصادق. ولتحقيق هذا الهدف، تختبر العلاقة بين كل من مقاييس المعيار الدولي IFRS 9 وبين كل من المقاييس المعبرة عن الملائمة وعن التمثيل الصادق وذلك قبل وبعد التطبيق، من أجل الوقوف على التحسن في التقارير المالية.

ويختلف البحث الحالي عن غيره في أنه يبحث في قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس مدى تأثر كل من خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق بعد اعتماد المعيار الدولي حيث يتم استخدام نماذج عديدة ومختلفة للقياس من أجل توثيق النتائج وتعميمها. كما يحاول الباحث أن يكتشف مدى تأثر إيجابيات تطبيق المعيار بالركود الاقتصادي الذي يعانيه العالم من جراء مكافحة فيروس كورونا COVID 19، وذلك بالتركيز على تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة.

٣- دراسة انتقادية للمعيار الدولي IFRS9 وأوجه اختلافه مع المعيار السابق IAS 39

٣-١ الإطار النظري للمعيار الدولي IFRS9 ومبررات إصداره

" إذا كنت تفهم المعيار الدولي IAS 39 فأنت لم تقرأه جيدا- إنه معيار غير قابل للفهم" هذه مقولة شهيرة للأستاذ David Tweedie الرئيس السابق لمجلس معايير المحاسبة IASB. حيث ألقي الضوء على واحد من أهم معوقات تطبيق المعيار IAS 39 (Gruber, Engelbrechtsmüller, 2016). ونتيجة لكثرة الشكوى من تعقيد المعيار السابق كانت المحاسبة عن الأدوات المالية محل تعارض مستمر في كل من الصناعات والمجال الأكاديمي والمجال التنظيمي. ونتيجة لذلك كان من أولى الأوليات إعادة صياغة معيار المحاسبة عن الأدوات المالية كما توصلت إليه اتفاقية نوروك في ٢٠٠٢ (Deloitte,2019). وقد عجلت الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ بإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 نتيجة لتأثير أطراف دولية عديدة (منها: G20 مجموعة العشرين، وfcag المجموعة الاستشارية للأزمة المالية). حيث طالبوا بتغيير المعيار السابق (IASB, 2014). ومن أهم الانتقادات التي وجهت للمعيار السابق مشكلة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث وصفت بأنها " منخفضة جدا، ومتأخرة جدا" ولذا توجهت المطالب نحو المعلومات المستقبلية في تقدير الخسائر الائتمانية (ECB, 2017). وحلا للمشكلة قدم مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعا في ٢٠٠٨ تم الانتهاء منه في يوليو ٢٠١٤ حيث أعلن عن النسخة النهائية للمعيار الدولي الجديد IFRS9 (IASB, 2014).

وقد فرض المجلس إلزام تطبيق المعيار في أول يناير ٢٠١٨ على الرغم من أنه أتاح وقتا للتطبيق المبكر منذ عام ٢٠١٥. ويرجع السبب في التأخر في تطبيقه إلى أن المعيار يستلزم من البنوك أن تكون مستعدة للتطبيق وفقا لأدائها المالي ووفقا لما تتخذه من استعدادات. حيث بينت إحدى الدراسات (Johannes et al., 2018) أن ٤٩% من البنوك أجلت تطبيق المعيار بعد أول يناير ٢٠١٨ نظرا للإجراءات التحوطية التي تتخذها استعدادا للتطبيق السليم الذي لا يؤثر سلبا على تصنيف البنك ومؤشرات أدائه. على أن يتم الإحلال الكامل بينه وبين المعيار الدولي IAS39 في عام ٢٠١٨ (Beerbaum, D. and Ahmad, S. 2015). ولقد أرجئ تطبيق المعيار إلزاميا كل هذه الفترة نظرا لما له من تأثير كبير على ميزانيات البنوك (Bloomberg, 2017).

وفي مصر طالب البنك المركزي المصري البنوك المسجلة لديه بإصدار قوائم تجريبية في عام ٢٠١٨ وفقا للمعيار الدولية IFRS 9 . ثم ألزم تلك البنوك بإعداد القوائم المالية وفقا لهذا المعيار بداية من يناير ٢٠١٩.

إلا أنه في نهاية عام ٢٠١٩ وبداية عام ٢٠٢٠ ووجه العالم عامة ومصر خاصة بجائحة كورونا فيروس COVID 19 والتي تتطلب إجراءات احترازية ضرورية مما يؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة وعلى البنوك بصفة خاصة.

وقد أصدر البنك المركزي المصري في مايو كتيب يتضمن التعليمات التي يجب تطبيقها عند اعداد القوائم المالية وفقا للمعيار الدولي IFRS 9 في ظل مكافحة فيروس كورونا COVID 19.

٣-١-١: مبررات تطبيق IFRS 9

يجب على الشركات التي لديها في قائمة المركز المالي أدوات مالية (المدينون وأوراق القبض، الدائنون وأوراق الدفع، القروض والسندات، الأصول المالية (دين أو حقوق ملكية)، و عقود التأجير، والمشتقات) أن تستبدل المعيار IAS 39 بالمعيار IFRS9 عند المحاسبة عن تلك الأدوات المالية، وذلك بداية من اول يناير ٢٠١٨. وهذا الاستبدال له تأثير جوهري على كل من: القواعد والعمليات المحاسبية في المنظمات التي لجيها أدوات مالية تدخل في نطاق المعيار، والقرارات التي تتخذها الإدارات بشأن الأدوات المالية، بالإضافة إلى التأثير على العرض والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية (Gornjak, 2018).

وقد أكد العديد من الكتاب والباحثين على أهمية المعيار الدولي IFRS 9 ودوره في تعزيز قدرة المستثمرين وأصحاب المصالح على الاستفادة من المعلومات المالية. كما أنه يرفع درجة الفهم والاستيعاب للأصول المالية (Beerbaum & Piechocki, 2017; Bischof & Daske, Hronsky, 2010; KPMG, 2014; 2016, p. 9; Carmen, 2013; Ghasmi, 2016; Marshall, 2015; Moody's, 2016; Novotny-Farkas, 2015; Petchchedchooa & Duangployb, 2017). وتتأتى سهولة تطبيق المعيار الجديد من أنه يحدد منذ البداية طريقة واحدة لقياس الأدوات المالية إما بناء على التكلفة المستهلكة، أو بناء على القيمة العادلة. كما أنه وضع نموذجا واحدا لإضمحلال الأصول المالية حيث يتم تخفيضها بقيمة مخصص الخسائر الائتمانية الذي يحسب بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (Hronsky, 2010; Huian, 2012; Kristof & Virag, 2017; Miu& Ozdemir, 2016; Xu, 2016; Yang, 2017).

ويتوقع حدوث تغييرات كبيرة نتيجة لتطبيق المعيار في المنظمات على مستوى العمليات واتخاذ القرارات (rkovic, 2017; Gornjak, 2017). حيث يعد أهم تغير في المعالجة المحاسبية للأدوات المالية هو الاعتماد على المبدأ وليس القاعدة الحاكمة. بمعنى أن المبدأ دائما يجعل التطبيق مرن ويوائم البيئة الاقتصادية سريعة التغير. أما القاعدة الحاكمة التي كانت تفرض بتطبيق المعيار السابق IAS 39 فكان من عيوبها أنها جامدة ولا تتغير مع التغيرات الاقتصادية السريعة مما ساهم في حدوث الأزمة المالية الأخيرة (Benston, Bromwich, & Wagenhofer, 2006). إلا أنه من ناحية أخرى يعد يعاب على المعيار الجديد أنه ينقصه الارشاد التطبيقي نظرا لأنه يفرض الاعتماد على المبدأ فقط دون قواعد توضيحية لمعدي القوائم المالية (Benston et al., 2006). ومن العيوب التي تؤخذ على المعيار الجديد أنه سوف يعيق المقارنة بين المنشآت المختلفة، نظرا لأنه يتطلب من المنظمات تطبيق افتراضات وأحكام شخصية تختلف من منشأة إلى أخرى.

ولقد أوضح رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في خطابه أمام البرلمان الأوربي في يناير ٢٠١٦ أن التغير الكبير نتيجة لتطبيق المعيار الدولي IFRS 9 يتأتى من تغير قياس وتصنيف الأدوات المالية من ناحية وتقديم نموذج الخسائر المتوقعة من ناحية أخرى والذي يؤثران على القياس المحاسبي وعرض الأدوات المالية مما يؤثر على جودة القوائم المالية (Hoogervorst, 2016).

والهدف الأساسي من المعيار الدولي IFRS 9 هو تأسيس مبادئ جديدة للتقرير المالي عن كل من الأصول والالتزامات المالية، بما يقدم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية عند تقديرهم لكميات وتوقيتات ومخاطر عدم التأكد المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية التي سوف تحصل عليها المنظمة (IASB, 2016).

ويتطلب المعيار الجديد تحول الفكر المحاسبي والإدارة في كل من تصنيف وقياس الأدوات المالية وحساب مخصصات الخسائر الائتمانية، بالإضافة إلى عرض الأدوات المالية وطرق الإفصاح عنها في القوائم المالية (HA, 2017). وبالإضافة إلى ذلك يساهم المعيار الدولي IFRS 9 في تحسين التقرير المالي عن أدوات الدين نظرا لأنها الأكثر تعرضا للمخاطر الائتمانية المستقبلية (Marshall, 2015)

أيضا يتطلب المعيار الدولي IFRS 9 ضرورة حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتقرير عنها باستمرار (شهريا، او ربع سنويا، أو نصف سنويا، أو سنويا) في القوائم والتقارير المالية المعدة. ولا شك أن هذا له آثار إيجابية على أسواق الأوراق المالية ويؤدي إلى الاستقرار حيث أنه يمنع عنصر المفاجأة والاحداث التي تحدث تغيرات كبيرة في الأسواق ينتج عنها هزات مالية كبيرة وأزمات اقتصادية كبرى (Cohen & Edwards, 2017).

٣-٢ مقارنة بين المعيار الدولي IFRS9 والمعيار المحاسبي الدولي IAS 39.

يعزز المعيار الدولي IFRS9 قدرة المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح على فهم الأصول المالية واتخاذ قرارات سليمة بشأنها (Beerbaum and Piechocki, 2017; Bischof and Dask, 2016; Carmen, 2013; Ghasmi, 2016; Hornsky, 2010; KPMG, 2014; Marshal, 2015; Moody's, 2016; Novotny-Farkas, 2015; Petchchedchooa and Duangployb, 2017) كما يتوقع أن يؤثر على طرق صنع القرار في المنظمات (Brkovic, 2017; Gornjack, 2017) .

وأولى الفروق بين المعيار الدولي IFRS9 وبين المعيار السابق IAS39 يتمثل في كون الأخير يعتمد على قواعد ثابتة لا تجدي في التغيير والتطوير عند تقييم الأدوات المالية. في حين أن المعيار الجديد يعتمد على مبادئ واسعة في التقييم تمكن من التعامل مع الأدوات المالية في بيئة تتسم بالابتكار والتغيير المستمر، وبالتالي يتسم هذا المعيار بالمرونة التي تواكب التطلعات الاقتصادية

الجديدة (Burns, 2014; Liguori and Steccolini, 2012). ويمكن تلخيص أوجه الاختلاف بين المعيار الدولي IFRS9 وبين المعيار الدولي IAS 39 .

جدول ٣-١: أوجه الاختلاف بين المعيار السابق IAS 39 والمعيار الحالي IFRS 9*

الاختلاف	المعيار الدولي IAS39	معيار التقرير المالي IFRS 9
التصنيف والقياس	• استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وتقاس بالتكلفة المستهلكة. • القروض والمقبوضات تقاس بالتكلفة المستهلكة • FVTPL وتشمل الاستثمارات والمشتقات بغرض الاتجار وبعض الاستثمارات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة FVTPL. • الاستثمارات المتاحة للبيع وتقاس بالقيمة العادلة والتغيرات في القيمة العادلة يعترف بها في قائمة الدخل الشامل إذا لم يكن هنالك إعفاء مطبق.	• الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة • FVOCI الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل • FVTPL الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
إعادة التصنيف	• يوجد العديد من القواعد لإعادة تصنيف الأنواع المختلفة من الأدوات المالية. • على سبيل المثل: التغير في النية أو المقدرة التي تمثل الأسباب الناجم عنها التصنيف الأولي. وجود أو عدم وجود مقياس موثوق للقيمة العادلة.	• يوجد مبدأ واحد لإعادة تصنيف الأصول المالية وهو تغير نموذج الاعمال المدار به الأصل المالي. • لا يسمح بإعادة تصنيف الالتزامات المالية أو الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. • لا يجوز إعادة تبويب الأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستهلكة إلا في حالتين: • تدهور القدرة الائتمانية للمدين. • عدم حدوث تغييرات جوهرية في التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالأصل المالي.
الاضمحلال (مخصصات الخسائر الائتمانية)	• يتم تأجيل الاعتراف بالخسائر الائتمانية إلى أن يوجد دليل موضوعي على الاضمحلال • لا يؤخذ في الاعتبار سوى الأحداث الماضية والأحوال الحالية عند تحديد وقياس الاضمحلال) • يوجد نماذج مختلفة لقياس الاضمحلال لك نوع من الأدوات المالية.	• الخسائر الائتمانية المتوقع يعترف بها في كل فترة مالية حتى واذا لم يكن هناك خسائر فعلية. • يتم أخذ المعلومات المستقبلية في الاعتبار عند حساب الاضمحلال. • لا يوجد سوى نموذج واحد لحساب الاضمحلال

* المصدر: من إعداد الباحثة

وكما يتضح من الجدول رقم (٣/ ١) أن المعيار الدولي التاسع يركز على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عند حساب مخصصات الخسائر الائتمانية. وهذ مفهوم جديد لم يكن مطبق من قبل في المعيار الدولي IAS 39 والذ كان يعتمد على الخسائر الائتمانية الفعلية بعد حدوثها يمكن أن تحسب في مخصصات الخسائر الائتمانية وتخفض بها قيمة الأصول المالية. بالإضافة إلى أن المعيار قد أوضح تصنيف جديد للأصول المالية بدلا من التصنيف الذي كانت مطبقا طلقا للمعيار IAS 39. حيث أصبح بند التصنيف يعبر عن طريقة القياس في نفس الوقت، كما هو الحال بالنسبة للأصول الملاية بالتكلفة المستهلكة هي بند يجب قياسه بالتكلفة المستهلكة. وهكذا في باقي أصناف الأصول المالية.

٤- اشتقاق الفروض ونماذج الدراسة

يعتمد كل إصدار للمعايير المحاسبية سواء على المستوي المحلي أو المستوى الدولي على ما يسمى بالإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية Conceptual Framework of Financial Reporting هذا الإطار يهدف إلى ترشيد وضع المعايير المحاسبية الجديدة. ولذا دائما ما تقوم الجهات المقيمة لمذكرات عرض المعايير بتقييم المعيار الجديد في ضوء الإطار المفاهيمي وبصفة خاصة ما يتعلق بمدى تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بعد تطبيقها لهذا المعيار الجديد. وعلى المستوى الدولي فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية سواء الصادرة من قبل ٢٠٠١ تاريخ إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية أو بعد هذا التاريخ حين بدأ أولى إصدارات ما يسمى بالمعايير الدولية للتقرير (الإبلاغ) المالي IFRS نجد أن آخر تطورات الإطار المفاهيمي كانت في عام ٢٠١٨ (IASB, 2018). وقد أكد هذا الإطار على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تنقسم إلى خصائص رئيسة وخصائص فرعية. وتتمثل الخصائص الرئيسة في كل من الملائمة ومصداقية التمثيل.

٤-١ تحليل العلاقة بين المعايير المحاسبية وملائمة التقارير المالية واشتقاق فروضها ونماذج قياسها

يقصد بالملائمة Relevance أن تكون المعلومات المالية قادرة على صنع فرق في القرارات المتخذة من قبل مستخدميها، حيث تكون قادرة على صنع فرق في القرارات عندما يكون لها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما (IASB, 2018).

وبمراجعة الأدبيات المحاسبية نجد أن أول من كتب عن الملائمة كان الباحثين (Ball and Brown, 1968) حيث اختبرا العلاقة بين كل من الأداء والأرباح المحاسبية. أما في السنوات القليلة الماضية عقب تبني المعايير المحاسبية الدولية IASs فقد توسع الباحثون في الدراسات المرتبطة بالملائمة وكيفية قياسها وتقييمها للقوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية. وتنقسم تلك الدراسات إلى قسمين: أولهما مرتبط بالدراسات التي اعتمدت على عينة من الشركات تتبنى المعايير الدولية اختياريا. أما القسم الثاني فيعبر عن الدراسات التي اعتمدت على عينة الشركات التي تطبق المعايير الدولية تطبيقا إلزاميا. وفي الفئة الأولى يوجد العديد من الدراسات، منها على سبيل التحديد دراسة (Hung and Subramanyam, 2007) حيث فحص ٨٠ شركة ألمانية وقارن بين القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية والقوائم المالية المعدة وفقا للمعايير الألمانية المحلية وتوصل على عدم وجود اختلاف بين ملائمة الأرباح مقاسة بالدرجة النسبية وبين القيمة الدفترية لحقوق الملكية في كلا النوعين من القوائم المالية.

ومن ناحية أخرى قدمت بعض الدراسات مقياس للملائمة باستخدام مدخل المنفعة الإضافية (Bartov et al., 2005 ; Jermakowicz et al. , 2007)، وتوصلت إلى أن قائمة المركز المالي في ظل المعايير الدولية أكثر ملائمة من نظيرتها في ظل المعايير المحلية، أما الأرباح فلم تظهر أي اختلاف بين تطبيق نوعي المعايير. وعلى النقيض منهما وجد (Barth et al. , 2008) باستخدام عينة من ٣١٩ شركة في ٢١ دولة أن تبني المعايير الدولية اختياريا يحسن من ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

وفي دراسات أكثر حداثة تناولت الدراسات موضوع الملائمة في الشركات من النوع الثاني التي تطبق المعايير الدولية إلزاميا. حيث قدم (Horton and Serafeim, 2007) دراسة عن ملائمة القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية في كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا. وتبين نتائجهما أن ملائمة الأرباح قد ارتفعت في كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا، في حين أنها لم تتغير في إسبانيا بعد تطبيق المعايير الدولية. ثم قدم نفس الباحثين في عام لاحق (Horton and Serafeim, 2010) دراسة على الشركات البريطانية فقط وتوصلا إلى أن تطبيق المعايير الدولية له تأثير إيجابي معنوي على ملائمة معلومات قائمة الدخل متمثلة في الأرباح. وعلى النقيض من ذلك لا يوجد أي علاقة إيجابية بين تطبيق المعايير المحلية او الدولية على ملائمة قائمة المركز المالي مقاسة بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية. وقد توصل (Capkun et al., 2008) إلى نفس النتائج بالنسبة للشركات البريطانية. كما حاول (Christensen et al., 2009) تقييم مدى الزيادة

في الملائمة عند تطبيق المعايير الدولية وتوصلوا إلى نتائج مشابهة بالنسبة للأرباح. وفي استراليا أجرى (Wang et al., 2008) دراسة على استراليا بالإضافة إلى ١٤ دولة أخرى وتوصلوا إلى ملائمة الأرباح بعد تطبيق المعايير الدولية.

ويرتبط البحث هنا بدراسة العلاقة بين المتغيرات المعبرة عن متطلبات المعيار IFRS9 للأدوات المالية كمتغيرات مستقلة وبين الملائمة –أولى الخصائص النوعية للتقارير المالية كمتغير تابع. حيث تعتمد الدراسة على نموذج Ohlson, 1995 بعد التعديل والذي عبر فيه عن كيفية قياس كل من الملائمة ومصداقية التمثيل من خلال نموذج يضم الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية كمتغيرات مستقلة والقيمة السوقية كمتغير تابع. ولما كانت متطلبات المعيار الدولي تؤثر على ثلاث قوائم مالية فسوف يتم فصل فروض ونماذج القياس المتعلقة بالملائمة على النحو التالي:

٤-١-١ قياس مدى تأثر ملائمة قائمة الدخل بمتطلبات تطبيق المعيار الدولي IFRS9

كما سبق القول في قسم الإطار العام للمعيار تنقسم متطلبات المعيار إلى ثلاثة أقسام أولها خاص بقياس وتصنيف الأدوات المالية، وثانيها الاضمحلال ثم التحوط الذي يخرج عن نطاق البحث وهذا من شأنه يؤثر على قائمة الدخل من خلال تغير البنود التالية:

- أرباح (خسائر) بيع الاستثمارات المالية
- ايراد توزيعات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
- عبء (مخصص) اضمحلال الخسائر الائتمانية.
- صافي الربح قبل الضرائب

حيث يصاغ الفرض الأول للدراسة على النحو التالي:

H1: يؤثر تطبيق المعيار IFRS9 على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة الدخل مقاسة بأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة المصرية.

ويمكن التحقق من هذا الفرض باستخدام نموذجي الدراسة الأول والثاني لقياس العلاقة بين الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم من ناحية ومدى تأثر تلك العلاقة بالتطبيق الإلزامي للمعيار رقم ٩ في البنوك المصرية من ناحية أخرى.

أ – النموذج الأول لقياس ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة الدخل

استخدم (Bartov et al., 2005) متغيرا وهميا يعبر عن تطبيق المعايير الدولية IAS. واستنباطا من هذه الدراسات مع التعديل بما يناسب فترة الدراسة والمتغيرات المستقلة والتابعة يكون النموذج الأول لقياس العلاقة بين معلومات قائمة الدخل وأسعار الأسهم كمقياس للملائمة على النحو التالي:

$$P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 IFRS9 + \alpha_2 EFVPS_{it} + \alpha_3 RFVPS_{it} + \alpha_4 ECLPPS_{it} + \alpha_5 EPS_{it} + \alpha_6 IFRS9 * EFVPS_{it} + \alpha_7 IFRS9 * RFVPS_{it} + \alpha_8 IFRS9 * ECLPPS_{it} + \alpha_9 IFRS9 * EPS_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

P_{it}: أسعار أسهم البنك (i) في الفترة الزمنية (t+6).

$IFRS9$: متغير وهمي يأخذ القيمة (٠) في الفترات قبل التطبيق ويأخذ القيمة (١) في الفترات بعد تطبيق المعيار.

$EFVPS_{it}$: أرباح استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر/ عدد الأسهم للبنك (i) في الفترة (t).

$RFVPS_{it}$: ايراد (توزيعات) استثمارات مالية بالقيمة العادلة خلال الأرباح والخسائر / عدد الأسهم للبنك (i) في الفترة (t).

$ECLPPS_{it}$: عبء اضمحلال الخسائر الائتمانية / عدد الأسهم للبنك (i) في الفترة (t).

EPS_{it} : نسبة الأرباح /سهم، وتحسب بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب للبنك (i) في السنة (t) / متوسط عدد الأسهم المصدرة خلال نفس السنة.

ب– النموذج الثاني لقياس ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة الدخل

تأكيدا على توضيح الأثر الناجم عن تطبيق المعيار IFRS9 على ملائمة المعلومات المحاسبية تستخدم الباحثة نموذج ثاني من خلال تقسيم السلسلة الزمنية إلى فترتين قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار حيث يحسب الانحدار لكل سلسلة زمنية منفصلة عن الأخرى ثم يتم مقارنة النتائج واختبار مدى معنويتها. ومن ثم يكون النموذج الثاني لقياس ملائمة معلومات قائمة الدخل على النحو التالي:

$$P_{it+6} = \alpha_0 + \alpha_1 EFVPS_{it} + \alpha_2 RFVPS_{it} + \alpha_3 ECLPPS_{it} + \alpha_4 EPS_{it} + \varepsilon_{it+6}$$

حيث يتم مقارنة معامل التحديد للانحدار السابق للسلسلة الزمنية قبل تطبيق المعيار (R^2pre) مع معامل التحديد للانحدار المحسوب بعد تطبيق المعيار (R^2post). لمعرفة التأثير ثم يتم اختبار معنوية هذا التأثير باستخدام (Van der Meulen et al., 2007).

٤. ١. ٢. قياس ملائمة المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي

يمثل الشق الثاني لاختبار مدى تأثير تطبيق المعيار IFRS 9 على ملائمة التقارير المالية في اختبار العلاقة بين كل من المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة المركز المالي وبين أسعار الأسهم للبنوك خلال فترة الدراسة. ومن المتغيرات التي تتأثر بتطبيق المعيار الجديد في قائمة المركز المالي ما يلي:

- أصول مالية بالتكلفة المستهلكة
- أصول مالية بالقيمة العادلة خلال الأرباح والخسائر
- أصول مالية بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر. حيث يمكن اشتقاق الفرض الإحصائي الثاني للدراسة على النحو التالي:

H2: يؤثر تطبيق المعيار IFRS9 على ملائمة المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي مقاسة بأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة المصرية.

ويمكن التحقق من مدى صحة هذا الفرض باستخدام نموذجي الدراسة الثالث والرابع على النحو التالي:

ج – النموذج الثالث: لقياس ملائمة المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي

$$P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 IFRS9 + \alpha_2 AC_{it} + \alpha_3 FVTPL_{it} + \alpha_4 FVOCI_{it} + \alpha_5 IFRS9 * AC_{it} + \alpha_6 IFRS9 * FVTPL_{it} + \alpha_7 IFRS9 * FVOCI_{it} + \varepsilon_{it+6}$$

حيث أن:

AC_{it}: الأدوات المالية بالتكلفة المستهلكة للبنك (i) في السنة (t) / إجمالي الأصول.

$FVTPL_{it}$ الأدوات المالية بالقيمة العادلة خلال الأرباح والخسائر للبنك (i) في السنة (t) / إجمالي الأصول.

$FVOCI_{it}$: الأدوات المالية بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر للبنك (i) في السنة (t) / إجمالي الأصول.

د- النموذج الرابع: لقياس ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة المركز المالي

تأكيدا على توضيح الأثر الناجم عن تطبيق المعيار IFRS9 على ملائمة المعلومات المحاسبية تستخدم الباحثة نموذج رابع لقياس ملائمة المعلومات الواردة بالميزانية من خلال تقسيم السلسلة الزمنية إلى فترتين قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار حيث يحسب الانحدار لكل سلسلة زمنية منفصلة عن الأخرى ثم يتم مقارنة النتائج واختبار مدى معنويتها. ومن ثم يكون النموذج الرابع لقياس ملائمة معلومات قائمة الميزانية على النحو التالي:

$$P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 AC_{it} + \alpha_2 FVTPL_{it} + \alpha_3 FVOCI_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث يتم مقارنة معامل التحديد المصحح للانحدار السابق للسلسلة الزمنية قبل تطبيق المعيار (R^2pre) مع معامل التحديد المصحح للانحدار المحسوب بعد تطبيق المعيار (R^2post). لمعرفة التأثير ثم يتم اختبار معنوية هذا التأثير باستخدام (Van der Meulen et al., 2007)

٤. ٢. تحليل العلاقة بين المعايير المحاسبية ومصداقية تمثيل (موثوقية) التقارير المالية واشتقاق فروضها ونماذج قياسها

يعرف التمثيل الصادق (الموثوقية) بأنها توفر ثلاث خصائص في المعلومات الواردة في القوائم المالية وهي: أن تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، وخالية من التحيز، وكاملة بمعنى تعكس الأحداث الاقتصادية التي يجب أن تقرر عنها. كما أضاف الإطار المفاهيمي الجديد فقرة عن مستوى عدم التأكد المسموح به عند القياس والتقدير المحاسبي (Conceptual Framework, 2018, BC 253; BC 254). وأوضح مجلس المعايير المحاسبية الدولية أن خاصية التمثيل الصادق في الإطار المفاهيمي الجديد هي بديل أساسي لخاصية الموثوقية في الإطار المفاهيمي ١٩٨٩ بكل خصائصها الفرعية (Pleger,2020). وسوف تستخدم الباحثة كل من الموثوقية والتمثيل الصادق كمرادفين للتعبير عن خاصية رئيسية واحدة لها نفس المفهوم ولكن يختلف المسمى قبل ٢٠١٨ عنه بعد ٢٠١٨ بناء على الإطار المفاهيمي الأخير للمعايير الدولية.

وعلى الرغم من أن الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية أعطى نفس القدر من الأهمية للتمثيل الصادق مثل الملائمة إلا أن الأدب المحاسبي لم يعط نفس الأهمية لخاصية التمثيل الصادق. ولم تحظى بعدد كبير من الدراسات كما هو الحال بالنسبة للملائمة (Richardson et al. 2005; Dey et al. 2015). وفيما يتعلق بقياس الموثوقية في الأدب المحاسبي نجد أن هناك اختلاف بين الباحثين. فقد تركزت العديد من الدراسات على اختبار وفحص خاصية التمثيل الصادق في

الاستحقاقات وذلك عن طريق قياس وتقدير كل من الاستحقاقات الاختيارية والاستحقاقات غير الاختيارية (Dechow and Sloan, 1991, Dechow et al., 1995) حيث استخدمت نماذج هؤلاء الكتاب في العديد من الأبحاث المحاسبية اللاحقة. إلا أنه حديثا استخدم بعض الباحثين مقدار الخطأ الناشئ من العلاقة بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية (Dechow and Dichev, 2002; McNiclols, 2002). وفي عام ٢٠٠٧ قدم White نموذج جديد ليقيس إلى أي مدى تم تحويل الاستحقاقات في السنة (t) إلى تدفقات نقدية في السنة التالية (t+1). ثم قام باحثون آخرون (Richardson et al., 2005; Bandyopadhyay et al., 2010) بقياس الاعتمادية من خلال قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية في الفترة المقبلة. والمبرر هو أنه كلما كان هناك خطأ وتلاعب في الاستحقاقات كلما ضعفت العلاقة بين الأرباح الجارية والأرباح في الفترة اللاحقة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين تبني المعايير المحاسبية الدولية ودرجة الموثوقية فقد قدم كل من Van Tendeloo and Vanstraelen دراسة عن العلاقة بين تبني المعايير المحاسبية الدولية وبين الاستحقاقات الاختيارية كمقياس لدرجة الاعتمادية على القوائم المالية (٢٠٠٥). وتوصلا إلى نتيجة عكس المتوقع من تطبيق المعايير الدولية حيث كانت الاستحقاقات الاختيارية أكبر في الشركات المتبنية للمعايير الدولية مقارنة بمثيلتها غير المتبنية للمعايير الدولية. إلا أن Chen, Tanf et al. (٢٠١٠) قاموا باختبار عينة من الشركات الأوروبية وتوصلوا إلى نتيجة تتفق مع الهدف من المعايير المحاسبية الدولية وهو تحقيق جودة التقارير المالية وذلك بارتفاع درجة الاعتمادية.

وفي محاولات مختلفة لقياس موثوقية المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق للقيمة العادلة لتحديد ما إذا كانت تقييمات السوق للقيمة العادلة في السوق تعكس أم لا تعكس تصورات الأسواق للاختلافات في موثوقية مدخلات مقاييس القيمة العادلة أي مستوياتها المختلفة. وقد قدم الباحثون العديد من الدراسات في هذا المجال والتي يمكن الاستفادة منها في هذا البحث نظرا لأن المعيار الدولي التاسع يصنف الأصول المالية إلى ثلاثة أصناف حسب درجة المخاطر (Goh, Li, Ng and Yong, 2015; Kolev, 2009; Song, Thomas and Yi, 2010). حيث قدم هؤلاء الباحثون دراستهم على البنوك لأن الاستثمارات تخضع عادة لقياس القيمة العادلة وهي تمثل جزء كبير من أصول البنك. وقد كانت النتيجة العامة لهذه الدراسات تتمثل في أن تقييم السوق بالدولار لمبالغ القيمة العادلة من المستوى ٣ أقل من الدولار مقابل الدولار، أي أن معاملات التقييم أقل من واحد، وهي أيضًا أقل من السوق مقابل الدولار تقييمات لمبالغ القيمة العادلة من المستوى ١

والمستوى ٢. ومن ثم، على الرغم من أن المستثمرين ينظرون أي أن الأصول المالية من الفئة الثالثة تكون أقل موثوقية لدى المستثمرين عن الفئة الأولى والثانية. ويدل على ذلك انخفاض معامل الانحدار لها عن الفئة الأولى والثانية.

ونظرا لأن المعيار الدولي IFRS 9 لازال في بداية التطبيق فيصعب استخدام النماذج السابق ذكرها سواء التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية أو الاستحقاقات والتدفقات النقدية. نظرا لأنها تحتاج لسلسلة زمنية طويلة نسبيا قبل وبعد التطبيق. ولذا يمكن اختبار مدى مصداقية تمثيل التقارير المالية من خلال نفس النماذج السابق ذكرها والخاصة بقياس الملائمة في كل تقرير مالي على حدة. وذلك باختبار مدى اختلاف معاملات الانحدار الخاصة بالمتغيرات المستقلة عن القيمة النظرية لـ +١ للأصول المالية و −١ للخصوم المالية (Bosch ,2012.)

ولذ يتمثل الفرض الرابع في الدراسة في:

H3: يؤثر تطبيق متطلبات المعيار IFRS9 على مصداقية تمثيل قائمة المركز المالي

٤. ٣. تحليل تداعيات مكافحة فيروس كورونا COVID 19 وأثرها على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي IFRS 9..

في أواخر عام ٢٠١٩ ظهر شكل جديد من فيروس كورونا يُدعى COVID−19 في مدينة ووهان Wuhan في مقاطعة هوبي الصينية. وقد ثبت أن المرض شديد العدوى وينتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم إلى الحد الذي جعل منظمة الصحة العالمية (WHO) أن تعلن أنه وباء Pandemic في ١١ مارس ٢٠٢٠ (منظمة الصحة العالمية ٢٠٢٠ أ). ولقد كانت الخسارة البشرية للوباء خسارة مذهلة. كما قامت الحكومات ببذل العديد من الجهود لاحتواء انتشار الفيروس، مما أثر على النشاط الاقتصادي العالمي وأوشك على التوقف نهائيا.

ونتيجة لذلك توقفت العديد من الصناعات والأنشطة الاقتصادية من جراء تدابير الاحتواء، مما أدى إلى فقد عدد كبير من العمالة لوظائفهم وغلق العديد من الأنشطة التجارية. ومن أهم العواقب جراء مكافحة الفيروس عدم قدرة كل من الأفراد والمنظمات على الوفاء بالتزاماتهم ودفع ديونهم المستحقة نتيجة للقيود الاقتصادية المفروضة. ولا شك أن العواقب السلبية المحتملة على استقرار القطاع المالي العالمي غير مسبوق، ينافس الأزمات السابقة مثل أزمة ٢٠٠٨ العالمية الأزمة المالية (GFC) وحتى الكساد الكبير التي بدأت في عام ١٩٢٩. في وقت كتابة هذا البحث، لم تكن هناك إشارات واضحة حول موعد انحسار جائحة COVID−19 مما أدى إلى عدم يقين كبير بشأن

العواقب الاقتصادية للأزمة. مثل COVID-19 لا يزال ينتشر في جميع أنحاء العالم ، والبلدان. ولمواجهة الانكماش الاقتصادي العام وارتفاع مستويات البطالة وتراجع ثقة المستهلك. قامت حكومات مختلفة ببعض التدخلات الرئيسية في اقتصاداتها الوطنية: دعم الأفراد، بما في ذلك تحسين الوصول إلى المزايا الاجتماعية، مثل دعم الدخل وإعانات البطالة؛ الدعم للشركات والهيئات الحكومية الأخرى، بما في ذلك المنح والقروض؛ ودعم الأنظمة المالية، بما في ذلك أدوات السياسة النقدية مثل تخفيضات أسعار الفائدة وشراء السندات الحكومية. نظرًا لأن هذه الظروف الصعبة يمكن أن تستمر لأكثر من لفترة طويلة ولها آثار سلبية طويلة الأجل على النتائج المالية للكيانات، تحتاج الكيانات إلى إعادة تقييم أصولها الائتمانية. وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع مخصصات خسائر القروض، مما يؤثر على احتياطيات رأس المال، وعلى نسب الملاءة المالية والسيولة المحتملة للأسواق العالمية.

٤. ٣. ١. تدابير إغاثة المقترضين في ظل جائحة كورونا COVID 19

أطلقت العديد من السلطات التشريعية مبادرات لدعم المقترضين المتأثرين بـ COVID 19 . ومن بين هذه المبادرات قيام بعض الحكومات بضمان قروضا معينة، بينما عرض على المقترضين إجازات سداد (فترات سماح). ويلاحظ أن هذه التدابير تختلف في سماتها الرئيسية، إلا أنها متداخلة في بعض الأحيان فيما يتعلق قطاعات التعرض الائتماني للبنوك.

تهدف الضمانات العامة إلى الحفاظ على حوافز البنوك للإقراض عن طريق تحويل المخاطر إلى القطاع العام. وهي تختلف في أنواع القروض التي يمكن ضمانها وتغطيتها ومدتها (Baudino, 2020). توفر برامج تأجيل الدفع مساحة للتنفس المالي للمقترضين الذين يعانون من ضائقة مالية. بينما تسمح هذه البرامج للمقترضين بأخذ استراحة مؤقتة من السداد، المدفوعات المؤجلة يجب سداده لاحقًا، مما يزيد من المخاطر المستقبلية للمقترضين والبنوك. تأتي مخططات تأجيل الدفع أشكال مختلفة. بعضها مُلزم قانونيًا بالمشاركة البنكية الإلزامية، في حين أن البعض الآخر طوعي وتنسيقها إما سلطات القطاع المالي أو القطاع الخاص. كما أنها تختلف فيما إذا كان فقط يمكن تأجيل أصل الدين أو كليهما والفائدة؛ معايير الأهلية للمقترض؛ وطول استراحة من السداد (Coelho and Zamil, 2020).

٤. ٣. ٢. المتطلبات التنظيمية والمحاسبية للبنوك عند تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل جائحة كورونا COVID 19

نشرت مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وثيقة بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية خلال هذه الفترة من عدم اليقين الاقتصادي بسبب جائحة كورونا فيروس COVID19، حيث تم إعداد الوثيقة للأغراض التعليمية، مع تسليط الضوء على المتطلبات الواردة في المعايير الدولية ذات الصلة للشركات التي تدرس كيف يؤثر الوباء على حساباتها المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة (IFRS, 2020). حيث أشارت الوثيقة إلى ضرورة إيقاف العمل بنموذج الخسائر المتوقعة خلال الفترة الحالية نظرا لما تتسم به البيئة الاقتصادية بعدم التأكد. ومن ثم لا يجب رفع الأدوات المالية بمزيد من مستويات الخطر نتيجة لمد أو تأجيل سداد بعض المقترضين. ويجب على الشركات المعنية بتطبيق المعيار الأخذ في الاعتبار تأثيرات تفشي وباء كورونا وتدابير الدعم الحكومية المهمة التي يتم اتخاذها عند تقييم الأدوات المالية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ولقد طالبت هيئة سوق رأس المال والأوراق المالية الأوروبية ESMA هيئات سوق المال المحلية بضرورة اصدار تعليمات بشأن متطلبات تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 في ظل جائحة كورونا (ESMA, 2020). كما عبرت عن رأيها في أن المعيار الدولي IFRS 9 نظرا لطبيعته القائمة على المبادئ المحاسبية المرنة وليست القواعد المحاسبية الصارمة، يشتمل على المرونة الكافية التي تعكس بصدق وعدالة الظروف الراهنة الناجمة عن التراجع الاقتصادي إثر مكافحة كورونا فيرس COVID19 ومقاييس السياسات العامة ذات الصلة.

وفيما يخص البنوك بصفة خاصة فقد صدر عن مؤسسة ستاندرد اند بورز جلوبال S&P Global Ratings للتصنيفات الائتمانية تقريرا هاما عن الخسائر المتوقعة للنظام المصرفي العالمي على خلفية أزمة كورونا خلال العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١. حيث قدرت تنبؤات الخسائر الائتمانية للقطاع المصرفي عن العامين المذكورين بنحو ٢.١ تريليون دولار بواقع ١.٣ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠ ونحو ٠.٨ تريليون عن عام ٢٠٢١. كما تجدر الإشارة إلى أن خسائر هذا القطاع قد قاربت على ٦٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩ وقبل بدء تلقى صدمات العدوى البيولوجية ثم العدوى المالية لفيروس كورونا COVID 19 المستجد (Standards & Poor's Global Ratings, 2020)

وفي الأساس يتم تقدير الخسائر الائتمانية باحتساب المخصصات التي تكونها البنوك لمواجهة القروض الرديئة والتحسب لحالات التعثر المحتمل. ولما كانت المخصصات تحمل على حساب الأرباح والخسائر فإنها تقلل من إيرادات البنوك، وتؤثر سلبا على صافي الأرباح، بالإضافة إلى أنها تساهم في تحولها إلى صافي خسائر. ولذا توقع التقرير بأن نسبة ما سوف تأكله المخصصات (المكونة لتجنب خسائر القروض الرديئة) من إيرادات إلى ما قبل تكوينها سوف تبلغ ٧٥% في عام ٢٠٢٠.

كما أوضح التقرير أن مصر وعدد من الاقتصادات الناشئة يخف فيها تأثر البنوك في الوقت الراهن نتيجة للطبيعة الائتمانية فيها. فحجم القروض الممنوحة للجهات الحكومية، والمؤسسات المملوكة للدولة ملكية كاملة أو مشتركة، كبير بما يكفي لتوفير ضمانة حكومية لنسبة معتبرة من الائتمان الممنوح عبر النظام المصرفي في تلك الدول. هذه الضمانة الحكومية للقروض تلعب دورا في معادلة مخاطر التعثر الناجمة عن التوقف الكلي أو الجزئي للنشاط الاقتصادي، وتجعل من تكوين المخصصات بنسبة كبيرة يعد عملا غير منطقي، إذ إن الدولة لا تتعثّر عن سداد القروض المحلية وفوائدها، لأنها سوف تلجأ إلى طباعة البنكنوت لسداد التزاماتها في أسوأ الظروف.

وأكد التقرير على أن مضاعفة الأثر السلبي للوباء العالمي هي أمر محتمل في الاقتصاديات الناشئة نظرا لأنها تعاني من واحد أو أكثر من العيوب التالية، أولا: التركيز على منتجات محدودة كمصدر للدخل القومي، وهي منتجات عادة ما تخصص للتصدير في صورة أولية، سواءً نتجت عن التعدين أو الزراعة، أو خدمات السياحة أو التجارة واللوجستيات. ثانيا: الاعتماد بشكل كبير على الاقتراض الخارجي، لأن أزمة المديونية هي أكبر ما يخشاه العالم حتى من قبل انتشار الوباء، وذلك بعد أن بلغ حجم الديون أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج الإجمالي العالمي. ثالثا: عدم توفير حزم إنقاذ واضحة للبنوك لتحسين مراكزها المالية في فترة ما بعد انتهاء فترات السماح الكاشفة عن كثير من الأصول الرديئة، التي سرعان ما سوف تظهر بعد انتهاء تلك الفترات، خاصة أن البنوك مازالت تثبت الفوائد في دفاترها وتمهل تحصيل بعضها، لكنها لم تواجه بعد ما سوف يحدث بعد انتهاء هذا الإمهال.

وفي مصر أصدر البنك المركزي المصري تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد كان من أهم بنودها تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد، وإتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية ودعم القطاعات والشركات

الأكثر تأثرا. وإعفاء البنوك لمدة عام من احتساب متطلب زيادة في رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التركز الائتماني لأكبر ٥٠ عميل.

كما أصدر البنك المركزي المصري CBE تعليمات لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 في ضوء الأزمة الحالية كان ملخصها يتمثل في: السماح للبنوك بإصدار قوائم مالية ربع سنوية مختصرة وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) المعدل لعام ٢٠١٥ (القوائم المالية الدورية)، على أن يتم الالتزام بإعداد قوائم مالية سنوية كاملة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام وفي نهاية يونيو ٢٠٢١ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية في آخر يونيو من كل عام. وبالنسبة لفترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء لمدة ٦ أشهر الصادرة بموجب الكتاب الدوري المؤرخ ١٥ مارس ٢٠٢٠ والكتب الدورية اللاحقة له ، يتم استبعاد تلك الفترة لدى حساب فترة التوقف عن السداد ولا يتم اعتبارها مؤشرا من مؤشرات الارتفاع الجوهري في مستوى مخاطر الائتمان، وذلك دون الإخلال بمسؤولية البنك عن تقييم محفظته الائتمانية للحفاظ على جودتها وتقييم قدرة عملائه على السداد (البنك المركزي المصري CBE، يونيو ٢٠٢٠)

كما أصدر البنك المركزي كتاب دوري بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠ يوجه فيه البنوك إلى أنه فى ضوء ما اظهرته أزمة كورنا COVID 19 من ضرورة قيام كل بنك بدراسة وتحليل المخاطر الكلية المصاحبة للأزمة الحالية ووضع الخطط لمواجهة الأزمات غير المتوقعة وتأثيرها على البنك. وفى إطار حرص البنك المركزي على سلامة المراكز المالية للبنوك والتحقق من جودة الأصول واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بصورة صحيحة خلال الأزمات، فقد تقرر قيام البنوك بما يلي:

- مراجعة النماذج المستخدمة (Models) في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد العناصر التي لم تأخذ في الحسبان عند تصميم هذه النماذج (factors unseen) والتحقق من سالمة المنهجية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- التحقق من قياس جودة وكفاية وكفاءة نظم المعلومات ، والمعلومات الحالية والمستقبلية المستخدمة في تصميم النماذج (Models).

ويتضح مما سبق أن التأثير الواضح للبعد الاقتصادي الناجم عن مكافحة كورونا ينصب على البنوك في مخصصات خسائر القروض والتي تقاس وفقا لنموذج الخسائر المتوقعة في ظل تطبيق المعيار الدولي IFRS9. ويقصد به أن يتم توقع الخسارة قبل حدوثها حيث يتم احتساب مخصصات الخسائر الائتمانية على النحو التالي:

ECL = PD*LGD *EAD

حيث أن

ECL الخسائر الائتمانية المتوقعة

PD احتمال التعثر

LGD: الخسارة عند التعثر

EAD : القيمة وقت التعثر

ولاختبار مدى تأثر البنوك المصرية بالبعد الاقتصادي لجائحة كورونا COVID 19 يمكن اشتقاق الفرض التالي:

H4 : يؤثر البعد الاقتصادي لجائحة كورونا COVID 19 على مخصصات خسائر القروض مقاسة بنموذج الخسائر المتوقعة وفقا للمعيار الدولي IFRS 9.

ولاختبار صحة هذا الفرض سوف تستخدم الباحثة النموذج السادس وهو نموذج الانحدار النسبي التالي قبل وبعد جائحة كورونا COVID 19

$$CLP_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 ECLP_{it} + \alpha_2 SZE_{it} + \varepsilon_{it}$$

CLP_{it} ويعبر عن مخصص خسائر القروض في الفترة الزمنية (t) للبنك (i)

ECL_{it} ويعبر عن قيمة الخسائر الائتمانية لمتوقعة في الفترة (t) للبنك (i)

SZE_{it} حجم البنك مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول

٥- اختبار الفروض وتحليل النتائج

٥-١ عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في مصر والخاضعة لإشراف البنك المركزي، فلذا يتكون المجتمع من جميع البنوك التي تخضع لإشراف البنك المركزي وعددها ٣٧ بنك. ونظرا لأن نماذج الدراسة تعتمد على القيمة السوقية للبنك فقد اختارت الباحثة عينة من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي والمدرجة أسهمها في البورصة المصرية وعددها ١٤ بنك كما يوضحها الجدول رقم (٤/ ١).

جدول ٤-١: البنوك المدرجة في البورصة المصرية

اسم البنك	كود رويترز	كود الترقيم الدولي	تاريخ القيد	جنيه/دولار	القيمة الاسمية	سعر الإقفال	التاريخ
البنك التجاري الدولي (مصر)	COMI.CA	EGS60121C018	١٩٩٥/٠٢/٠٢	ج.م.	١٠	٦٢.٣٤٠	٢٠٢٠/١١/٢٢
البنك المصري الخليجي	EGBE.CA	EGS60182C010	١٩٨٣/١١/١٧	$	١	٠.٤٣٣	٢٠٢٠/١١/٢٢
البنك المصري لتنمية الصادرات	EXPA.CA	EGS60241C014	١٩٩٥/١٢/١٤	ج.م.	١٠	١٤.٥٥٠	٢٠٢٠/١١/٢٢
بنك البركة مصر	SAUD.CA	EGS60101C010	١٩٨٤/١٢/٢٥	ج.م.	٧	١١.٤٥٠	٢٠٢٠/١١/٢٢
بنك التعمير والاسكان	HDBK.CA	EGS60301C016	١٩٨٣/٠٩/١٣	ج.م.	١٠	٣٧.٦٥٠	٢٠٢٠/١١/٢٢
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	SAIB.CA	EGS60142C014	١٩٨٠/١١/٢٩	$	١٠	٤.٨١٠	٢٠٢٠/١١/١٩
بنك القاهرة	BQDC.CA	EGS600K1C019	٢٠١٧/٠٢/١٩	ج.م.	٤	٤.٠٠٠	٢٠١٧/٠٢/١٩
بنك الكويت الوطني –مصر	NBKE.CA	EGS60171C013	١٩٩٤/٠٩/١٢	ج.م.	١٠	٢٦.١٧٠	٢٠٢٠/١١/١٨
بنك فيصل الاسلامي المصري –بالدولار	FAITA.CA	EGS60322C012	١٩٩٥/٠٦/٠٧	$	١	١.٠١٣	٢٠٢٠/١١/٢٢
بنك فيصل الاسلامي المصرية بالجنية	FAIT.CA	EGS60321C014	١٩٩٥/٠٦/٠٧	ج.م.	١٦.١٤	١٢.٦٥٠	٢٠٢٠/١١/٢٢
بنك قطر الوطني الأهلي	QNBA.CA	EGS60081C014	١٩٩٦/٠٧/٠٣	ج.م.	٥	١٧.٢٣٠	٢٠٢٠/١١/٢٢
بنك قناة السويس شركة مساهمة مصرية	CANA.CA	EGS60231C015	١٩٨٢/٠٩/١٥	ج.م.	١٠	١١.٥٥٠	٢٠٢٠/١١/٢٢
بنك كريدي اجريكول مصر	CIEB.CA	EGS60041C018	١٩٩٦/٠٧/٠٣	ج.م.	٤	٢٥.٥١٠	٢٠٢٠/١١/٢٢
مصرف أبو ظبي الإسلامي-مصر	ADIB.CA	EGS60111C019	١٩٩٦/٠٦/١٩	ج.م.	١٠	١١.٥٩٠	٢٠٢٠/١١/٢٢

المصدر: الصفحة الرسمية للبورصة المصرية https://www.egx.com.eg/ar/ListedStocks.aspx تم الدخول في ٢٢/ ١١/ ٢٠٢٠.

ولما كان بنك القاهرة لازال مدرجا في البورصة في عهد قريب في ١٩ / ٢ /٢٠١٧، كما يوضح الجدول رقم (٤/ ١) أن أسهم البنك لم يتم تداوله منذ ذلك التاريخ. ولذا لن يتم ادراجه في عينة الدراسة هنا نظرا لعدم توفر بيانات القيمة السوقية. ولذا تتكون عينة الدراسة من ١٣ بنك خاضع لإشراف البنك المركزي المصري CBE، ومسجل في البورصة المصرية.

وقد تم تجميع بيانات السوق عن ال ١٣ بنك من بيانات السوق الواردة في موقع البورصة المصرية حيث يتم البحث عن كل بنك بمفرده واختيار الفترة التي نرغب في الحصول على بيانات الأسهم وأسعارها. بالإضافة إلى تجميع وتنزيل القوائم المالية الربع سنوية لجميع البنوك الداخلة في عينة الدراسة في الفترات المالية الثلاث: قبل تطبيق المعيار الدولي IFRS9. في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٧، والفترة الثانية هي الفترة ما بعد تطبيق المعيار في الفترة ٢٠١٨- ٢٠١٩. وأخيرا تعبر الفترة الثالثة عن الفترة خلال مكافحة جائحة كورونا وهي الفترة ٢٠٢٠ إلى تاريخ الانتهاء من البحث. وقد تم تحويل الأرقام المستخدمة من القوائم المالية التي بالدولار إلى ما يقابلها بالجنيه المصري باستخدام أسعار التحويل المسجلة في كل تاريخ. حتى يكون هناك اتساق وتوحيد في مفردات الدراسة.

٥-٢ الإحصائيات الوصفية واختبار اعتدالية متغيرات نماذج الدراسة

جدول ٤- ٢: الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics

Std. Deviation	Median	Mean	N	المتغيرات
أولا: الفترة الزمنية قبل تطبيق المعيار الدولي التاسع للتقرير المالي ٢٠١٦ – ٢٠١٧				
48,471,241,681	2,808,000,000	20,472,524,436	١٠٤	$MV_{it}PRE$
83,585,167	414,083,000	414,083,000	١٠٤	$EFV_{it}PRE$
542,912,385	892,874,000	1,218,869,615	١٠٤	$RFV_{it}PRE$
433,114,287	1,317,577,500	1,317,577,500	١٠٤	$ECLP_{it}PRE$
1,663,645,870	855,266,772	1,562,620,241	١٠٤	$E_{it}PRE$
4,465,334,274	49,546,342,500	49,546,342,500	١٠٤	$ACA_{it}PRE$
12,223,629,628	42,461,036,000	42,461,036,000	١٠٤	$FVA_{it}PRE$
43,448,247,557	43,255,535,458	56,166,394,757	١٠٤	$ACL_{it}PRE$
6,889,387,760	3,500,178,061	6,528,107,837	١٠٤	$FVL_{it}PRE$
ثانيا: الفترة بعد تطبيق المعيار الدولي التاسع للتقرير المالي				
35,190,188,764	4,677,000,000	15,447,593,704	١٠٤	$MV_{it}POST$
24,796,532	426,382,000	426,382,000	١٠٤	$EFV_{it}POST$
1,004,296,822	1,435,460,000	2,085,276,038	١٠٤	$RFV_{it}POST$
836,526,275	2,255,741,500	2,255,741,500	١٠٤	$ECLP_{it}POST$
2,626,710,850	2,372,185,713	2,418,544,301	١٠٤	$E_{it}POST$
83,671,851	134,336,000	134,336,000	١٠٤	$ACA_{it}POST$
20,220,692,179	177,713,631,000	177,713,631,000	١٠٤	$FVA_{it}POST$
54,596,049,694	48,771,267,000	66,048,196,224	١٠٤	$ACL_{it}POST$
8,767,042,834	5,752,445,586	8,971,132,766	١٠٤	$FVL_{it}POST$
ثالثا: متغير مخصص الخسائر المتوقعة قبل وبعد جائحة كورونا COVID 19				
195,123,521,208	44,853,276,500	108952130538.46	26	$CLP_{it}PRECV19$
691,498,695,891	429,938,290,000	704895044730.77	26	$CLP_{it}PostCV19$

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS V.26

ويتضح من الجدول السابق أن هناك فرق واضح بين متوسطات المتغيرات قبل وبعد تطبيق المعيار بالنسبة للمتغير التابع المعبر عن القيمة السوقية للبنوك نجد أن متوسط القيمة السوقية قبل تطبيق المعيار ($MV_{it}PRE$) يقدر بـ 20,472,524,436 جنيه. في حين أن قيمته بعد تطبيق المعيار ($MV_{it}POST$) تساوي ١٥,٤٤٧,٥٩٣,٧٠٤ جنيه أي بفارق يقرب من ٥ مليار جنيه. مما يدل على أن تطبيق المعيار أثر على القيمة السوقية للبنوك بوجه عام وهذا يدل على تأثيره على ملائمة التقارير المالية أولى الخصائص النوعية المفترض تحققها من هذه المعايير الدولية عالية الجودة. ولكن التساؤل الآن ما مدى جوهرية هذا الفارق؟ وللإجابة على هذا التساؤل نبحث في الاحصائيات الوصفية الأخرى الواردة في الجدول لنحدد نوع توزيع متغير القيمة السوقية هل طبيعي

أم غير طبيعي. فبمقارنة كل من الوسط والوسيط لنفس المتغير في نفس الفترة السابقة لتطبيق المعيار يلاحظ أن الوسيط لنفس المتغير يساوي 2,808,000,000 جنيه بفارق قدره ما يقرب من ١٧ مليار جنيه، مما يدل على أن هناك تشتت كبير لهذا المتغير ويدل على ذلك القيمة الكبيرة للانحراف المعياري والتي قدرت بـ 48,471,241,681 جنيه. ومن ثم يجب لتحديد الاختبار الذي سوف يستخدم في مقارنة متوسطات المتغيرات قبل وبعد التطبيق أن يتم اختبار اعتداليتها، كما هو موضح في جدول رقم (٤/ ٣)

جدول ٤-٣: اختبارات اعتدالية المتغيرات Tests of Normality

نوع اختبار الاعتدالية	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
المتغيرات	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
أولا: الفترة الزمنية قبل تطبيق المعيار الدولي التاسع للتقرير المالي ٢٠١٦ – ٢٠١٧						
$MV_{it}PRE$	0.398	١٠٤	0.000	0.447	26	0.000
$EFV_{it}PRE$	0.337	١٠٤	0.000	0.639	26	0.000
$RFV_{it}PRE$	0.294	١٠٤	0.000	0.758	26	0.000
$CLP_{it}PRE$	0.337	١٠٤	0.000	0.639	26	0.000
$E_{it}PRE$	0.210	١٠٤	0.005	0.759	26	0.000
$ACA_{it}PRE$	0.337	١٠٤	0.000	0.639	26	0.000
$FVA_{it}PRE$	0.337	١٠٤	0.000	0.639	26	0.000
$ACL_{it}PRE$	0.337	١٠٤	0.000	0.639	26	0.000
$FVL_{it}PRE$	0.260	١٠٤	0.000	0.773	26	0.000
ثانيا: الفترة بعد تطبيق المعيار الدولي التاسع للتقرير المالي						
$MV_{it}POST$	0.387	١٠٤	0.000	0.448	26	0.000
$EFV_{it}POST$	0.337	١٠٤	0.000	0.639	26	0.000
$RFV_{it}POST$	0.300	١٠٤	0.000	0.757	26	0.000
$CLP_{it}POST$	0.337	١٠٤	0.000	0.639	26	0.000
$E_{it}POST$	0.262	١٠٤	0.000	0.729	26	0.000
$ACA_{it}POST$	0.337	١٠٤	0.000	0.639	26	0.000
$FVA_{it}POST$	0.337	١٠٤	0.000	0.639	26	0.000
$ACL_{it}POST$	0.337	١٠٤	0.000	0.639	26	0.000
$FVL_{it}POST$	0.236	١٠٤	0.001	0.797	26	0.000
ثالثا: متغير مخصص الخسائر المتوقعة قبل وبعد جائحة كورونا COVID 19						
$ECLP_{it}PRECV19$	0.365	26	0.000	0.493	26	0.000
$ECLP_{it}PostCV19$	0.188	26	0.019	0.854	26	0.002

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS V.26

ويتضح من الجدول السابق أن المتغيرات الخاضعة للدراسة لا ينطبق عليها خاصية الاعتدالية نظرا لأن اختبار كولومجروف سميرنوف أوضح أن متغير القيمة السوقية للبنوك قبل أو بعد التطبيق له قيمة قدرها ٠.٣٩٨ بمعنوية (0.000) أي أنه يتم رفض الفرض العدم والذي ينص على اعتدالية التوزيع ويقبل الفرض البديل بعدم اعتدالية توزيع القيمة السوقية للبنوك في الفترة السابقة على تطبيق

المعيار. ويؤكد عدم اعتدالية التوزيع للمتغيرات محل الدراسة الاختبار الثاني وهو اختبار شابيرو ويلك حيث أن قيمة احصائي شابيرو ويلك للقيمة السوقية قبل تطبيق المعيار تقدر بـ ٠.٤٤٧ بمستوى معنوية قدره (٠.٠٠٠). كذلك بالنسبة للمتغيرات المستقلة حيث أعطت نفس النتيجة. ولذا يتم اختبار فروق المتوسطات سواء قبل أو بعد تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 وقبل أو بعد جائحة كورونا COVID 19 باستخدام اختبار لا معلمي للعينة المزدوجة المعروف بـ Related- Samples Wilcoxon Signed Rank Test.

٥-٣ اختبار فروق وسيط المتغيرات قبل وبعد تطبيق المعيار وقبل وبعد جائحة كورونا

حيث تظهر النتائج في الجدول رقم (٤/ ٤)

جدول ٤-٤: اختبار معنوية فروق الوسيط للعينة المزدوجة

Wilcoxon Signed Rank Test Related-Samples

	علاقة المتغيرات قبل وبعد التطبيق	Test	.Sig	Decision
أولا: فروق الوسيط بين العينة المتغيرات قبل وبعد تطبيق المعيار				
١	MV_itPRE and MV_it POST	١٢٦.٠٠	٠.٠٠٩	Reject the null hypothesis.
٢	EFV_itPRE and EFV_itPOST	٢٦٠.٠٠	٠.٠٢٧	Reject the null hypothesis.
٣	RFV_itPRE and RFV_it POST	٢٤٨.٠٠	٠.٠٤٠	Reject the null hypothesis.
٤	CLP_itPRE and CLP_itPOST	٢٦١.٠٠	٠.٠٢٧	Reject the null hypothesis.
٥	E_itPRE and E_itPOST	٢٧٥.٠٠	٠.٠١١	Reject the null hypothesis.
٦	ACA_itPRE and ACA_itPOST	٢٣٠.٠٠	٠.٠٠٠	Reject the null hypothesis.
٧	FVA_itPRE and FVA_itPOST	٣٥١.٠٠	٠.٠٠٠	Reject the null hypothesis.
٨	ACL_itPRE and ACL_itPOST	٣٢٠.٠٠	٠.٠٠٠	Reject the null hypothesis.
٩	FVL_it and FVL_itPOST	١٧٠.٠٠	٠.٠٠٠	Reject the null hypothesis.
ثانيا: فروق الوسيط بين متغير الدراسة قبل وبعد جائحة كورونا COVID 19				
١٢	ECLP_itPRECV19 and ECLP_itPostCV19	٣٢٣.٠٠	٠.٠٠٠	Reject the null hypothesis.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS V.26

ويتضح من الجدول السابق أن هناك اختلاف بين وسيط القيمة السوقية (المتغير التابع) قبل تطبيق المعيار الدولي وبعد تطبيقه حيث كان قيمة احصائي اختبار Wilcoxon يساوي ١٢٦.٠٠ بمستوى معنوية قدره (٠.٠٠٩) أي أقل من ٠.٠٥ بمعنى نقبل الفرض البديل بأن هناك تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار على القيمة السوقية للبنوك كمتغير تابع. كما هو الحال

بالنسبة للمتغيرات المستقلة كلها نجد أنه مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥ مما يعنى رفض الفروض العدمية بأن الفارق بين قيم الوسيط قبل وبعد التطبيق يساوي صفر. وهذا أيضا يؤكد على تأثير تطبيق المعيار على هذه البنود. كما يبين الجدول أن مخصص خسائر الائتمان قبل جائحة كورنا يختلف وسيطها عنه بعد جائحة كورونا، دليلا على أن البعد الاقتصادي لجائحة كورونا كان له تأثير على أهم بند ينتج من المعيار الدولي التاسع للتقرير المالي وهو بند الاضمحلال من خلال ما يعرف بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٥-٤ تحليل نتائج نماذج الدراسة واختبار الفروض

بعد أن اتضح معنوية الفروق بين المتغيرات قبل وبعد تطبيق المعيار وقبل وبعد جائحة كورونا تبقى أن نجري تحليل الانحدار وفقا لنماذج الدراسة ونحلل النتائج في ضوء الفروض المراد اختبارها.

٥-٤-١ نتائج اختبار تأثير تطبيق المعيار الدولي على ملائمة التقارير المالية

وفي هذا القسم تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام تقنية Bootstrapping من أجل تقليل التشتت ورفع معنوية معاملات نموذج الانحدار حيث تقوم على استخدام عدد كبير من العينات. ويوضح الجدول رقم (٤/ ٥) النتائج المتعلقة بالنموذج الأول والثاني للدراسة وذلك لقياس درجة ملائمة المعلومات المحاسبية المعروضة في قائمة الدخل.

جدول ٤-٥: قياس مدى تأثر ملائمة قائمة الدخل بتطبيق المعيار الدولي التاسع IFRS 9

المتغيرات	النموذج الأول (التراكمي)			النموذج الثاني (النسبي)				
				قبل تطبيق المعيار IFRS 9			بعد تطبيق المعيار IFRS 9	
المتغير التابع	سعر السهم P_it+6							
المتغيرات المستقلة	coef.	T stat. coef=0	p value	coef.	T stat. coef=0	p value	coef.	T stat. coef=0	p value
(Constant)	13.190	3.590	***.001[a]	4.220	1.184	.203[a]	13.190	3.539	***.005[a]
EFVPS_it[c]	0.153[b]	2.626	***.001[a]	0.153	5.587	***.000[a]	0.128	2.589	***.001[a]
RFVSP_it[c]	0.194[b]	1.220	***.002[a]	0.194	0.464	.272[a]	1.134	1.202	***.009[a]
CLPPS_it[c]	-6.179[b]	-3.106	***.001[a]	-0.348	0.829	.088[a]	-2.915	-3.061	***.002[a]
EPS_it[c]	6.441[b]	7.459	***.001[a]	1.717	5.288	***.001[a]	4.079	7.353	***.001[a]
ANOVA	F	25.525	***.000[a]		23.117	***.000[a]		32.092	***.000[a]
N	٢٠٨			١٠٤			١٠٤		
adj. R^2	0.812			0.780			0.833		

a: جميع القيم محسوبة بتقنية bootstrap الخاصة في الانحدار الخطي من خلال عمل ٨,٠٠٠ عينة من المتغيرات وحساب معاملات الانحدار وقيمة الاحتمال (p value) الخاص بكل معامل.

b: تم حساب معاملات المتغيرات المستقلة بجمع كل معامل مع ما يخصه من تفاعله مع المتغير الوهمي الخاص بتطبيق المعيار. فمثلا تم حساب معامل إيرادات الأصول المالية بالقيمة الحالية (EFVPS_it) عن طريق جمع كلا من معامل المتغير بدون تفاعل a2 + معامل المتغير بالتفاعل a5 = ٠.١٥٣ = ٠.٠٢٥+ ٠.١٢٨

c: جميع المتغيرات المستقلة تم قسمتها على عدد الأسهم في نهاية الفترة لكل مشاهدة وذلك حتى يتم ضبط النتائج بالنسبة لحجم البنك.

***: القيمة معنوية عند مستوى ثقة ٩٥%

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS V.26

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

١. بالنسبة لاختبار النموذج ككل أوضح تحليل ANOVA أن قيمة F في النموذج الأول (النموذج التراكمي) تساوي ٢٥.٥٢٥ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر النموذج ككل وهذا يعنى أن متغيرات الأدوات المالية لها قدرة على تحقيق ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة الدخل. وكذلك الحال بالنسبة للنموذج الثاني قبل أو بعد تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 إلا أنه يلاحظ أن قيمة F قد تحسنت بعد تطبيق المعيار (F قبل = ٢٣.١١٧، F بعد = ٣٢.٠٩٢).

٢. أوضح اختبار t أن معظم معاملات المتغيرات المستقلة معنوية عند مستوى ٥% أي أننا نرفض الفرض العدم بأن قيمة كل معامل منفصل مساوي للصفر. فبالنسبة لمخصص الخسائر الائتمانية قدر معامل ذلك المتغير في النموذج التجميعي بـ -٦.١٧٩ أي أن العلاقة عكسية بينه وبين أسعار أسهم البنك. وعند مقارنة معامل نفس المتغير قبل وبعد تطبيق المعيار نجد أن المعامل قد ارتفع من -٠.٣٤٨ إلى -٢.٩١٥ مما يدل على أن درجة ملائمة المعلومات الواردة في قائمة الدخل معبرا عنها بمخصص خسائر الائتمان قد ارتفعت، وهذا يؤكد صحة الفرض الأول H1

٣. وإذا ما نظرنا إلى القوة التفسيرية للنموذج والمقاسة بمعامل التحديد المصحح adj. R ^2 نجد أن القوة التفسيرية للنموذج التجميعي مرتفعة (٠.٨١٢) أي أن المتغيرات المستقلة والمعبرة عن إيرادات وارباح الأدوات المالية ومخصص الخسائر الائتمانية بالإضافة إلى صافي الربح بعد الضريبة بعد قسمتها على عدد الأسهم قد أسهمت في تفسير حوالي ٨١% من المتغير التابع وهو سعر السهم. وبالنظر إلى النموذج النسبي نجد أن القوة التفسيرية قد تحسنت بعد تطبيق المعيار حيث أن قيمة معامل التحديد المصحح قبل التطبيق تساوي ٠.٧٨٠ ثم ارتفعت بعد التطبيق إلى ٠.٨٣٣ أي أن نسبة القوة التفسيرية ازدادت بمقدار ٥.٣% وقد تم تطبيق القاعدة الواردة في الملحق رقم (١) من أجل اختبار مدى معنوية هذا الاختلاف وقد ثبت أنه معنوي عند مستوى ٥%. وهذا يؤكد أيضا أن ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة الدخل قد تحسنت بعد تطبيق المعيار IFRS 9.

نتائج اختبار درجة ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة المركز المالي

بعد اجراء تحليل الانحدار لنموذجي الدراسة الثالث والرابع بتقنية bootstrap كان ملخص النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (٤/ ٦)

جدول ٤-٦: قياس مدى تأثر ملائمة قائمة المركز المالي بتطبيق المعيار الدولي التاسع IFRS 9

المتغيرات	النموذج الثالث (التراكمي)			النموذج الرابع (النسبي)				
				قبل تطبيق المعيار IFRS 9			بعد تطبيق المعيار IFRS 9	
المتغير التابع	سعر السهم P_it+6							
المتغيرات المستقلة	coef.	T stat. coef=0	p value	coef.	T stat. coef=0	p value	coef.	T stat. coef=0	p value
(Constant)	11.121	4.380	***.001[a]	3.220	1.131	.203[a]	11.180	4.222	***.009[a]
ACAPS_it[c]	0.142 [b]	3.517	***.002[a]	0.123	4.366	***.000[a]	0.237	2.011	***.002[a]
FVAPS_it[c]	0.171 [b]	1.353	***.004[a]	0.185	0.365	.094[a]	1.054	1.369	***.003[a]
FVLPS_it[c]	-2.179 [b]	-2.255	***.001[a]	-0.266	0.911	.078[a]	-2.248	-3.022	***.002[a]
ANOVA	F	22.322	***.000[a]		21.232	***.000[a]		29.077	***.000[a]
N	208			104			104		
adj. R^2	0.603			0.589			0.628		

a: جميع القيم محسوبة بتقنية bootstrap الخاصة في الانحدار الخطي من خلال عمل ٦,٠٠٠ عينة من المتغيرات وحساب معاملات الانحدار وقيمة الاحتمال (p value) الخاص بكل معامل.

b: تم حساب معاملات المتغيرات المستقلة بجمع كل معامل مع ما يخصه من تفاعله مع المتغير الوهمي الخاص بتطبيق المعيار. فمثلا تم حساب معامل الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة (ACAPS_it) عن طريق جمع كلا من معامل المتغير بدون تفاعل a2 + معامل المتغير بالتفاعل a4 = ٠.١١٩ +٠.٠٢٣ = ٠.١٤٢

c: جميع المتغيرات المستقلة تم قسمتها على عدد الأسهم في نهاية الفترة لكل مشاهدة وذلك حتى يتم ضبط النتائج بالنسبة لحجم البنك.

***: القيمة معنوية عند مستوى ثقة ٩٥%

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

٤. بالنسبة لاختبار النموذج ككل أوضح تحليل ANOVA أن قيمة F في النموذج الثالث (النموذج التراكمي) تساوي ٢٢.٣٢٢ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر النموذج ككل وهذا يعنى أن متغيرات الأدوات المالية لها قدرة على تحقيق ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة المركز المالي، وبصفة خاصة الأصول والخصوم المقاسة بالقيمة العادلة حيث كانت معاملات الانحدار لها أكبر قيمة من المقاسة بالتكلفة المستهلكة. وكذلك الحال بالنسبة للنموذج الثاني قبل أو بعد تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 إلا أنه يلاحظ أن قيمة F قد تحسنت بعد تطبيق المعيار (F قبل = ٢١.٢٣٢، F بعد = ٢٩.٠٧٧).

٥. أوضح اختبار t أن معظم معاملات المتغيرات المستقلة معنوية عند مستوى ٥% أي يرفض الفرض العدم بأن قيمة كل معامل منفصل مساوي للصفر. فبالنسبة للأصول بالقيمة العادلة (FVAPS_it) كانت قيمة معامل ذلك المتغير في النموذج الثالث مساوية لـ ٠.١٧١ أي أن العلاقة طردية بينه وبين أسعار أسهم البنك. وعند مقارنة معامل نفس المتغير قبل وبعد تطبيق المعيار نجد أن المعامل قد ارتفع من ٠.١٨٥ إلى ١.٠٨٤ مما يدل على أن درجة ملائمة المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي معبرا عنها بالأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة قد ارتفعت، وهذا يؤكد صحة الفرض الثاني H2 لهذه الدراسة.

٦. وبالنظر إلى معامل التحديد المصحح adj. R ^2 نجد أن القوة التفسيرية للنموذج التجميعي معقولة (٠.٦٠٣) أي أن المتغيرات المستقلة والمعبرة عن الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية بالقيمة العادلة والخصوم المالية بالقيمة العادلة بعد قسمتها على عدد الأسهم قد أسهمت في تفسير حوالي ٦٠% من المتغير التابع وهو سعر السهم. وبالنظر إلى النموذج النسبي نجد أن القوة التفسيرية قد تحسنت بعد تطبيق المعيار حيث أن قيمة معامل التحديد المصحح قبل التطبيق تساوي ٠.٥٨٩ ثم ارتفعت بعد التطبيق إلى ٠.٦٢٨ أي أن نسبة القوة التفسيرية ازدادت بمقدار ٤% وقد تم تطبيق القاعدة الواردة في الملحق رقم (١) من أجل اختبار مدى معنوية هذا الاختلاف وقد ثبت أنه معنوي عند مستوى ٥%. وهذا يؤكد أيضا أن ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في قائمة المركز المالي قد تحسنت بعد تطبيق المعيار IFRS 9.

٧. بمقارنة نتائج اختبار ملائمة المعلومات الواردة في قائمة الدخل مع نتائج اختبار ملائمة المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي، يلاحظ أن القوة التفسيرية لمعلومات قائمة الدخل أعلى من القوة التفسيرية لمعلومات قائمة المركز المالي وهذا يتفق مع معظم الدراسات السابقة منها: (Horton and Serafeim, 2010; Capkun et al., 2008; Christensen et al., 2009). وتفسير ذلك أن المستثمرين دائما يهتمون بصافي الربح أو الخسارة كمؤشر عن أداء الشركة وبالتالي كل ما يتعلق به ويؤثر عليه. كما أن المعيار الدولي التاسع ركز على نموذج الخسائر المتوقعة والذي كان من المتوقع أن يؤثر على مخصص خسائر الاضمحلال ومن ثم يؤثر على أرباح البنوك. وهذا يفسر كبر حجم معامل ذلك المتغير بقيمة سالبة لأنه عكسي مع سعر السهم.

٥-٤-٢ نتائج اختبار تأثير تطبيق المعيار الدولي التاسع على مصداقية تمثيل التقارير المالية

تم اجراء اختبار F لإثبات أن معاملات الأصول المالية والخصوم المالية في القوائم المالية تساوي (+١) و (−١) على التوالي وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الواردة في الجدول رقم (٤/ ٧):

ويتضح من الجدول السابق أن مصداقية التمثيل لم تتحقق إلا في الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة نظرا لأنها أقوى في التأثير على مستخدمي القوائم المالية حيث لا يثق المستثمرين في القيمة العادلة كمقياس للأدوات المالية ولذا تم قبول الفرض العدم بأن معاملها يساوي +١. أما الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة والخصوم المالية المقاسة بالقيمة العادلة فقد اثبتت النتائج أن هناك اختلاف معنوي بين معاملاتها وبين القيمة النظرية للمعامل (+١، −١). ولذا فمصداقية

التمثيل لم تتأثر بعد تطبيق المعيار الدولي IFRS 9. وهذا يتفق مع بعض الدراسات التي قاست تأثير تصنيف الأصول والخصوم المالية في مصداقية تمثيل القوائم المالية مثل (Song, 2010; Ferreira et al., 2018).

جدول ٤-٧: قياس مدى تأثر مصداقية تمثيل قائمة المركز المالي بتطبيق المعيار الدولي التاسع IFRS 9

المتغيرات المتغير المستقل	النموذج الخامس MULTIVARIATE ANOVA تطبيق المعيار IFRS 9 (١٠، ١)			
المتغيرات التابعة	F stat. coef=+1	p value	F stat. coef=-1	p value
ACAPS_it[c]	1.721	.658		
FVAPS_it[c]	6.021	***.024		
FVLPS_it[c]			-5.062	***.0٠8
***: القيمة معنوية عند مستوى ثقة ٩٥%				

٥-٤-٣ نتائج اختبار تأثير البعد الاقتصادي لجائحة كورونا COVID 19 على تطبيق المعيار الدولي التاسع

وفي هذا القسم قامت الباحثة باستخدام أسلوب الانحدار بتقنية bootstrapمن أجل اختبار مدى تأثر تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة وفقا للمعيار الدولي التاسع IFRS 9 بالبعد الاقتصادي لجائحة كورونا COVID 19. ويوضح الجدول رقم (٤/ ٨) نتائج الاختبار.

جدول ٤-٨: قياس مدى تأثر جائحة كورونا COVID 19 على تطبيق المعيار الدولي التاسع IFRS 9

المتغيرات	النموذج السادس (النسبي)					
	قبل جائحة كورونا COVID 19			بعد جائحة كورونا COVID 19		
المتغير التابع	CLP_it					
المتغيرات المستقلة	coef.	T stat. coef=0	p value	coef.	T stat. coef=0	p value
(Constant)	4.350	2.131	.224[a]	12.180	3.625	***.006[a]
ECL_it	0.958	4.366	***.000[a]	0.237	2.011	***.002[a]
SZE_it[b]	-1.185	0.365	.094[a]	-0.326	1.369	***.003[a]
ANOVA		28.232	***.000[a]		19.077	***.000[a]
N	26			26		
adj. R^2	0.793			0.521		

a: جميع القيم محسوبة بتقنية bootstrap الخاصة في الانحدار الخطي من خلال عمل ٢,٠٠٠ عينة من المتغيرات وحساب معاملات الانحدار وقيمة الاحتمال (p value) الخاص بكل معامل.
b: تم حساب حجم البنك من خلال حساب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
***: القيمة معنوية عند مستوى ثقة ٩٥%

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

٨. بالنسبة لاختبار النموذج ككل أوضح تحليل ANOVA أن قيمة F في النموذج الثالث (النموذج التراكمي) تساوي ٢٨.٢٣٢ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر النموذج ككل وهذا يعنى أن الخسائر الائتمانية المتوقعة كان لها أثر كبير على مخصص الخسائر الائتمانية قبل جائحة كورونا COVD 19 نظرا لبداية تطبيق المعيار الدولي التاسع في عام ٢٠١٩. أما قيمة F قد انخفضت بعد جائحة كورنا إلى ١٩.٠٧٧ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ وذلك يتفق مع إيقاف تطبيق حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي التاسع في الربعين الأول والثاني من عام ٢٠٢٠ بناء على الإجراءات التنظيمية التي طالب بها البنك المركزي المصري.

٩. تبين من اختبار t أن معامل المتغير المستقل الخسائر الائتمانية المتوقعة معنوي عند مستوى ٥% أي يرفض الفرض العدم بأن قيمة المعامل منفصل مساوي للصفر وذلك قبل جائحة كورونا COVKD 19. الا أن المعامل قد انخفضت قيمته بعد جائحة كورونا بسبب التوقف عن حساب الخسائر الائتمانية وفقا للمعيار الدولي التاسع.

١٠. وبالنظر إلى معامل التحديد المصحح adj. R ^2 نجد أن القوة التفسيرية للنموذج النسبي قد انخفضت بعد جائحة كورونا COVID 19 حيث أن قيمة معامل التحديد المصحح قبل الجائحة تساوي ٠.٧٩٣ ثم انخفضت بعد الجائحة إلى ٠.٥٢١ أي أن نسبة القوة التفسيرية انخفضت بمقدار ٢٧% وقد تم تطبيق القاعدة الواردة في الملحق رقم (١) من أجل اختبار مدى معنوية هذا الاختلاف وقد ثبت أنه معنوي عند مستوى ٥%. وهذا يؤكد أيضا أن تأثير جائحة كورنا COVID 19 على تطبيق المعيار الدولي التاسع.

الخلاصة والتوصيات

من خلال دراسة مدى تأثير امتثال البنوك عامة والبنوك المصرية خاصة لتطبيق المعيار الدولي التاسع للتقرير المالي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. يختلف المعيار الدولي التاسع للتقرير المالي عن المعيار الدولي IAS 39 في كونه يعتمد على المبادئ المحاسبية وليس على القواعد مما يقلل من التقلبات الدورية للأسواق المالية.

٢. يؤثر تطبيق المعيار الدولي التاسع على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال تحسين كل من الملائمة والتمثيل الصادق للتقارير المالية.

٣. أثرت جائح كورونا على تطبيق المعيار الدولي التاسع نتيجة للبعد الاقتصادي الناجم عن الإجراءات الاحترازية لمكافحة الفيروس، حيث تم إيقاف اعداد القوائم المالية الربع سنوية في عام ٢٠٢٠ وفقا لنموذج الخسائر المتوقعة المصرح به من قبل تطبيق المعيار الدولي التاسع.

وتوصي الباحثة بما يلي:

١. اهتمام البنوك بنظم المعلومات التي تمكنها من حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بطريقة أفضل.

٢. قيام البنوك بعقد دورات تدريبية للعاملين بها لشرح كيفية تطبيق المعيار IFRS 9 بطريقة صحيحة، والآثار المترتبة على تطبيقه.

٣. قيام البنوك بشرح تفاصيل قياس والاعتراف بالأدوات المالية وفقا للمعيار الدولي IFRS 9 وذلك في إيضاحات القوائم المالية حتى يتمكن مستخدميها من فهم الآثار الناجمة عن التطبيق.

مقترحات البحوث المستقبلية

وفقا للنتائج التي توصلت إليها الباحثة تقترح المجالات التالية للبحوث حتى يكتمل العمل في المستقبل:

١. دراسة تداعيات جائحة كورونا COVID 19 على قياس والتقرير عن الأدوات المالية في ظل فترة محاسبية أطول ووفقا لسيناريوهات اقتصادية متعددة (تفاؤل ، تشاؤم، اعتدال).

٢. دراسة تأثير المعيار المصري رقم ٤٧ بعد تطبيقه بداية من اول عام ٢٠٢٠ على الشركات المدرجة في البورصة المصرية.

٣. دراسة أثر تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 على نظم المحاسبة الضريبية في الشركات المصرية.

٤. دراسة مقارنة لتطبيق المعيار الدولي IFRS 9 وتطبيق المعيار الأمريكي topic 326 للوقوف على سلبيات وايجابيات تطبيق كل منهما لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٥. تقييم العلاقة بين الخسائر الائتمانية المتوقعة وكل من تمهيد الأرباح ونسبة كفاية رأس المال التنظيمي.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، (٢٠٢٠). " تحديات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) على البنوك العربية"، ***صندوق النقد العربي Arab Monetary Fund AMF***، ٤ يوليو، متاحة في: https://www.amf.org. speeches-ae/sites/default/files/governors/papers-and

الصعيدي، سعد شريف (٢٠١٩)، " أثر التطبيق الأولي لمعيار IFRS9 على مؤشرا أداء البنوك المصرية (دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة في البورصة)، ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث لقسم المحاسبة والمراجعة، نوفمبر، ص ص: ١- ٤٧.

سقف الحيط، فراس إسماعيل مسعود، شبيطه، محمد فوزي شاكر (٢٠١٧)، " أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٩) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن"، ***مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإسلامية***، مجلد (١٧)، عدد (٣)، ص ص: ٧٢٤ – ٧٣٧.

شاهين، عبد الحميد أحمد؛ والبغدادي، رجب محمد عمران (٢٠١٩)، " القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل ٣ والمعيار IFRS9 – دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية" ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية***، مجلد (٤)، عدد (٢)، ص ص: ١٠٩- ١٥٦.

طلخان، السيدة مختار عبد الغني (٢٠١٧)، " أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية المتولدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية وقيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، مجلد (١)، عدد (١)، ص ص: ٤٢٤ – ٤٨٨.

عرنوق، بهاء غازي، (٢٠١٤) " أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية- دراسة

تطبيقية"، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، المجلد (٣٠)، العدد الأول، ص ص: ٥٦١- ٥٨٤.

محمد، صلاح على أحمد، وحامد، محجوب عبد الله، (٢٠١٧)، " دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية، ***مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الأول***، العدد التاسع، ص ص: ١- ٢٦.

مشراوي، سميرة (٢٠١٩)، " أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم (٩) على رأس المال التنظيمي- حالة بنك دبي الإسلامي"، ***مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية***، مجلد (١٢) العدد (٢)، ص ص: ٧٤٢-٧٥٥.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Abad, J. & Suarez, J. (2018), "The Procyclicality of Expected Credit Loss Provisions", CEPR Discussion Paper No. DP13135, ***Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3244507.***

Australian Prudential Regulation Authority (2020a): "Banking COVID-19 frequently asked questions", May.

Awad, R, C Ferreira, E Gaston and L Riedweg (2020): "Banking Sector Regulatory and Supervisory Response to Deal with Coronavirus Impact (with Q&A)", International Monetary Fund, May.

Bank of England (2020a): "Covid-19: IFRS 9, capital requirements and loan covenants", March.

Basel Committee on Banking Supervision (2017a): "Regulatory treatment of accounting provisions – interim approach and transitional arrangements", Standards, March.

Baudino P, J Orlandi and R Zamil (2018): "The identification and measurement of non-performing assets: a cross-country comparison", FSI Insights on policy implementation, no 7, April.

Baudino, P (2020): "Public guarantees for bank lending in response to the Covid-19 pandemic", FSI Briefs, no 5, April.

BCBS (2016): Regulatory treatment of accounting provisions. Discussion Paper.

BCBS (2017), Regulatory treatment of accounting provisions – interim approach and transitional arrangements.

Beerbaum, D., (2020) , " CECL versus IFRS 9 COVID-19", ***Journal of Applied Research in the Digital Economy (JADE), Special Issue on COVID-19***, June 2020.

Borio, C and F Restoy (2020): "Reflections on regulatory responses to the Covid-19 pandemic", FSI Briefs, no 1, April.

Breed, D.G.; Verster, T.; Schutte, W.D.; Siddiqi, N. (2019), "Developing an Impairment Loss Given Default Model Using Weighted Logistic Regression Illustrated on a Secured Retail Bank Portfolio", ***Risks***, Vol. (7), No. (123), Pp: 1- 16.

Brito, R. P. & Judice, P., (2020), "Asset Classification Under the IFRS 9 Framework for the Construction of a Banking Investment Portfolio", *CeBER Working Papers* 2020-06, Centre for Business and Economics Research (CeBER), University of Coimbra, Pp: 1- 40. Available at: https://www.researchgate.net/publication/.

Capkun, V., Cazavan-Jeny, A., Jean, T. and Weiss, L. 2008. Earnings Management and Value Relevance during the Mandatory Transition from Local GAAPs to IFRS in Europe. ***Working paper***. Retrieved at 15 September 2020, 9:30 PM from:

<http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1125716Assessed:11/02/2014>

Casta, J.; Lejard, C.; and Paget-Blanc. E. (2019), "The Implementation of the IFRS 9 in Banking Industry. EUFIN 2019", ***The 15th Workshop on European Financial Reporting***, Aug 2019, Vienne, Austria, Pp: 1-22.

Ceccobelli, G., & Giosi, A. (2019). "Earnings management practices in the banking industry: The role of bank regulation and supervision", ***Corporate Governance: Search for the Advanced Practices***, Pp:193-214. Available at <https://doi.org/10.22495/cpr19p10>

Christensen, H., Lee, E. and Walker, M. (2009), "Do IFRS reconciliations convey information? The effect of debt contracting", ***Journal of Accounting Research***, Vol. (47), No. (5), Pp:1167–1199.

Coelho, R and R Zamil (2020): "Payment holidays in the age of Covid: implications for loan valuations, market trust and financial stability", ***FSI Briefs***, no 8, May.

Cummings, J. R., Durrani, K. J. (2016). "Effect of the Basel Accord capital requirements on the loan-loss provisioning practices of Australian banks", ***Journal of Banking & Finance***, Vol. (67), Pp: 23-36.

Dechow, P. and Sloan, R. (1991), "Executive Incentives and the Horizon Problem: An Empirical Investigation", ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. (14), Pp: 51-89.

Dechow, P., and Dichev, I., (2002), "The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors", ***The Accounting Review***, Vol. (77), (Supplement), Pp: 35–59.

Dechow, P., R. Sloan, and A. Sweeney, (1995), "Detecting earnings management", ***The Accounting Review***, Vol. (70), No. (2), Pp: 193-225.

Deloitte (2016), " A Drain on Resources? The Impact of IFRS9 on Banking Sector Regulatory Capital, Available at: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/ch/Documents/financial-services/ch-en-fs-impact-of-ifrs-9-on-banking-sector-regulatory-capital.pdf

Dey, R.M. and Lim, L. (2015), "Accrual reliability, earnings persistence, and stock prices: revisited", ***American Journal of Business***, Vol. 30 No. 1, Pp: 22-48. Retrieved at 7:05 AM, 9/10/2020 from: https://doi.org/10.1108/AJB-07-2014-0041

Ehrentraud, J.& Zamil, R.,(2020), " Prudential response to debt under Covid-19: the supervisory challenges", ***the Financial Stability Institute (FSI) of the Bank for International Settlements (BIS),*** Retrieved at 8:00 AM, 9/10/2020 from <www.bis.org>

el Barnoussi, A., Howieson, B., & van Beest, F. (2020). "Prudential Application of IFRS 9: (Un)Fair Reporting in COVID-19 Crisis for Banks Worldwide ?!", ***Australian Accounting Review,*** Vol. (30), No. (94) 178–192, https://doi.org/10.1111/auar.12316

European Banking Authority (2020a): "Statement on the application of the prudential framework regarding default, forbearance and IFRS9 in light of COVID-19 measures", March.

European Banking Authority (EBA), 2018, " First Observations on the Impact and Implementation of IFRS 9 by EU Institutions", Available at: https://eba.europa.eu/eba-provides-preliminary-assessment-on-post-implementation-impact-of-ifrs-9-on-eu-institutions, accessed 11 March 2020.

European Securities and Markets Authority (ESMA), (2020), "Accounting implications of the COVID-19 outbreak on the calculation of expected credit losses in accordance with IFRS 9", Public Statement, Pp: 1-5, Retrieved at 4:15 PM 15/9/2020, from < https://www.esma.europa.eu/sites/default/files/library/esma32-63-951_statement_on_ifrs_9_implications_of_covid19_related_support_ measures .pdf>

EY, (2014), "Impairment of Financial Instruments under IFRS 9", December, Retrieved at 6:30 AM from https://www.ey.com/en_gl/ifrs-technical-resources/impairment-of-financial-instruments-under-ifrs-9.

Federal Deposit Insurance Corporation (2020): "FAQs for financial institutions affected by the coronavirus disease 2019", May.

Ferreira, P., Krausssl, R., Landsman, W., Nykyforovych, M. and Pope, P., (2018), "Reliability and Relevance of Fair Values: Private Equity Investments and Investee Fundamentals", CFS Working Paper Series, No. (593), Retrieved at 12 April 2020 10:15 AM, from<https://ssrn.com/abstract=3169909 >

Garanina, T.A. and Kormiltseva, P.S. (2014), "The effect of international financial reporting standards (IFRS) adoption on the value relevance of financial reporting: a case of Russia", ***Accounting in Central and Eastern Europe (Research in Accounting in Emerging Economies***, Vol. 13, Emerald Group Publishing Limited, PP: 27-60. https://doi.org/10.1108/S1479-3563(2013)0000013007.

García, C. et al., (2017), " IFRS9 Pro-cyclicality of provisions. Spanish banks as an illustration", **Banco Bilbao Vizcaya Argentaria BBVA**

Research, Available at, https://www.bbvaresearch.com/en/publicaciones.

Ghasemi, A., Zahediasl, S. (2012), "Normality Tests for Statistical Analysis: A Guide for Non-Statisticians", ***International Journal of Endocrinology and Metabolism***, Vol. 10, No. (2), Pp: 486-489.

Goh, B. W., Li, D., Ng, J., & Yong, K. O., (2015), "Market pricing of banks' fair value assets reported under SFAS 157 since the 2008 financial crisis". ***Journal of Accounting and Public Policy***, Vol. (34), No. (2), Pp:129-145.

Gornjak, M., (2018) , " Analysis Of the Replacement Of International Financial Reporting Standard For Financial Instruments: IAS 39 Versus IFRS 9", ***Integrated Economy and Society: Diversity, Creativity, and Technology Conference At: Neapels, Italy. Available at: https://www.researchgate.net/publication/325698309***

Horton, J. and Serafeim, G. (2010), "Market Reaction to and Valuation of IFRS Reconciliation Adjustments: First Evidence from the UK", ***Review of Accounting Studies,*** Vol.(15),No.(4). Pp: 725-751.

Hung, M. &Subramanyam, K., (2007) "Financial Statement Effects of Adopting International Accounting Standards: The Case of Germany", ***Review of Accounting Studies***, Vol. (12), No. (4), Pp: 623-657, Retrieved at: 7:00 AM 30 July 2019 from https://www.researchgate.net/publication/225145713.

IFRS (The International Financial Reporting Standards Foundation), (2020), "***Application of IFRS 9 in the light of the coronavirus uncertainty***" Retrieved at: 6:00 PM 1st. August 2019 from

<https://www.ifrs.org/news-and-events/2020/03/application-of-ifrs-9-in-the-light-of-the-coronavirus-uncertainty/>

ISAB (International Accounting Standards Board) (1999). ***IAS 39 – Financial Instruments: Recognition and Measurement***. IASCF, London, UK.

ISAB (International Accounting Standards Board) (2014). ***IFRS 9 – Financial Instruments***. IASCF, London, UK.

ISAB (International Accounting Standards Board) (2018). ***Conceptual Framework for Financial Reporting***. IASCF, London, UK.

Johannes, R., Dedy, D. and Muksin, A. (2018), "The Preparation of Banking Industry in Implementing IFRS 9 Financial Instruments (A Case Study of HSBC Holdings Plc Listed on London Stock Exchange of Year 2015–2017), **International Journal of Economics and Financial Issues**, Vol. 8, No.(6), Pp: 124-136.

Khetan, S.; Attra, C.; Vyas, K. and Thakkar, D. (2020), "COVID-19: Impact on the Expected Credit Loss Using Simplified Approach", EY, India, Retrieved at 12 July 2019, 11:00 A M from< https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/eycom/en_in/topics/financial-accounting-advisory-services/2020/05/impact-on-the-expected-credit-loss.pd>

Kolev, K., (2009), "Do investors perceive marking-to-model as marking-to-myth? Early evidence from FAS 157 disclosure", ***Working Paper***, Yale University.

Krishna, S. (2017), "IFRS 9 Ready for Impact", ***Deloitte A Middle East Point of View***, Fall, Pp: 46:51.

Kruger, S.; Rosch, D. & Scheule, H., (2018), "The Impact of Loan Loss Provisioning on Bank Capital Requirements", ***Journal of Financial Stability***, Vol. (36), No. (6), Pp: 114-129.

Kythreotis, A., (2014), "Measurement financial Reporting Quality Base on IFRS Conceptual Framework's Fundamental Qualitative Characteristics", ***European Journal of Accounting, Finance & Business***, Vol. (2), No. (3), Pp: 4- 29.

McNichols, M., (2002), "Discussion of 'The quality of accruals and earnings: the role of accruals estimation errors", ***The Accounting Review***, Vol. (77), (Supplement), Pp: 61-69.

Nadia, C., & Rosa, V. (2014). "The impact of IFRS 9 and IFRS 7 on liquidity in banks: Theoretical aspects", ***Procedia-Social and Behavioral Sciences***, 164, 91-97.

Novotny-Farkas, Z. (2016), "The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability", ***Accounting in Europe, Taylor & Francis Journals***, vol. 13, No. (2), Pp: 197-227.

Office of the Superintendent of Financial Institutions (2020a): "OSFI actions to address operational issues stemming from Covid-19", March.

Onali, E., & Ginesti, G. (2014). "Pre-adoption market reaction to IFRS 9: A cross-country event-study". ***Journal of Accounting and Public Policy***, 33(6), 628-637.

Pelger, C. (2020), "The Return of Stewardship, Reliability and Prudence – A Commentary on the IASB's New Conceptual Framework", ***Accounting in Europe***, Vol. 17, No. (1), Pp: 33-51, Retrieved

at 16:32 AM, 9/ 10 2020, from https://doi.org/10.1080/17449480.2019.1645960.

Popescu, M. and Ionescu, B. (2019). "IFRS 9 Benchmarking Test too Complicated to Worth Doing It", ***Economic computation and economic cybernetics studies and research***, Vol. 53, No. (1), Pp: 217:230.

Pucci, Richard (2017) : Accounting for Financial Instruments in an Uncertain World: Controversies in IFRS in the Aftermath of the 2008 Financial Crisis, ***PhD Series***, No. 16.2017, ISBN 97887935790-57, Copenhagen Business School (CBS), Frederiksberg, http://-hdl.handle.net/10398/9477.

Reitgruber, W. (2015), "Methodological Thoughts on Expected Loss Estimation for IFRS 9 Impairment: Hidden Reserves, Cyclical Loss Predictions and LGD Back testing". ***Credit Technology by Serasa Experian***, No 92, Pp: 7-29, on Sept 1, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2641688.

Reserve Bank of India (2020): "COVID-19 – regulatory package", May.

Richardson, S., R. Sloan, M. Soliman, and I. Tuna. (2005), "Accrual reliability, earnings persistence, and stock prices", ***Journal of Accounting and Economics*** Vol.39, No. 3, Pp: 437-485.

Richardson, S., R. Sloan, M. Soliman, and I. Tuna. (2005), "Accrual reliability, earnings persistence, and stock prices", ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. (39), Pp: 437-485.

Salah, W. & Abdel-Salam, A. (2019), "The Effects of International Financial Reporting Standards on Financial Reporting Quality," ***Athens***

Journal of Business & Economics, Athens Institute for Education and Research (ATINER),vol.5,No.(3),PP:221-242.

Sarumpaet, S., Nelwan Melinda, L., and Dewi Dian, N. (2017). "The value relevance of environmental performance: evidence from Indonesia". ***Social Responsibility Journal***, Vol.13, No. (4), 817-827.

Seitz, B., Dinh, T., & Rathgeber, A. (2018), "Understanding Loan Loss Reserves under IFRS 9: A Simulation-based Approach", ***Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting***, Vol. (16), Pp: 311-357 Retrieved at: 6:00 AM 30 July 2019 from https://doi.org/10.6293/AQAFA.201812_16.0010

Song, C. J., Thomas, W. B., and Yi, H., (2010), "Value relevance of FAS No. 157 fair value hierarchy information and the impact of corporate governance mechanisms", ***The Accounting Review***, Vol. (85), No. (4), Pp:1375-1410.

Standards & Poor's Global Ratings , (2020), "How COVID-19 Is Affecting Bank Ratings: October 2020 Update", Retrieved at 9:30 PM from < https://www.spglobal.com/ratings/en/research/articles/201022-how-covid-19-is-affecting-bank-ratings-october-2020 update-11706057>.

Suwardi, E. (2020). "The Evolution in the Value Relevance of Accounting Measures in Indonesia". Gadjah ***Mada International Journal of Business***, Vol. 22, No. (1), PP: 49-73.

Temim, J., (2016), "The IFRS 9 Impairment Model and its Interaction with the Basel Framework", ***Moody's Analytics Risk Perspectives***, Vol. (8), No. (11), Pp: 1-15.

Tsalavoutas, I., André, P., and Evans, L. (2012). "The transition to IFRS and the value relevance of financial statements in Greece". ***The British Accounting Review***, Vol.44, No. (4), PP: 262-277.

Volarević, H. & Varović, M., (2018), "Internal Model For IFRS 9 – Expected Credit Losses Calculation", ***Ekonomeski Pregled***, Vol. 69, No. (3), Pp: 269-297.

Xu, X. (2016), "Estimating Lifetime Expected Credit Losses Under IFRS 9", Retrieved at: 6:00 PM 12 March 2019 from Https://Ssrn.Com/Abstract=8252503.

Zamil, R (2020): "Expected loss provisioning under a global pandemic", ***FSI Briefs***, no 3, April.

الملاحق

ملحق رقم (١)

كيفية اختبار معنوية الفرق بين معاملي التحديد قبل وبعد تطبيق المعيار وقبل وبعد جائحة كورونا COVD 19

فيما يلي الصياغة الرياضية (Kythreotis, A., 2014)

$$T = \frac{|R^2_{IFRS9POST} - R^2_{IFRS9PRE}|}{SE(R^2_{IFRS9POST} + R^2_{IFRS9PRE})}$$

$$SE(R^2_{IFRS9POST} + R^2_{IFRS9PRE}) = \sqrt{VAR(R^2_{IFRS9POST} + R^2_{IFRS9PRE})}$$